

درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة
في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية

إعداد

سمية عيد حسين محمد

إشراف

الدكتور تيسير الخوالدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في التربية

تخصص أصول تربية

كلية الدراسات التربوية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

آب، ٢٠٠٧


ب

التفويض

أنا سمية عيد حسين محمد ،

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم: سمية عيد حسين محمد.

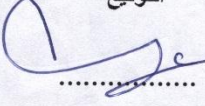
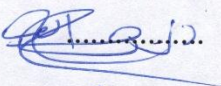
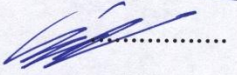
التوقيع: 

التاريخ: 11/9/2007

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن
لحقوقهن المهنية، والثقافية، والاجتماعية ".
وأجيزت بتاريخ : 2007/8/25

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الدكتور عاطف مقابلة
رئيساً	
	الاستاذ الدكتور حسن الحياوي
عضواً	
	الدكتور تيسير الخوالدة
عضواً ومشرفاً	

شكر وتقدير

الحمد لله، جلت قدرته الذي منّ عليّ ووفقني لإنجاز هذا العمل، ويسر لي السبل، ومهد لي الطريق، فله الحمد والمنة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

فإنه لا يسعني، وقد أشرفت على الانتهاء من كتابة رسالتي هذه، إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم لكل من ساعدني على إتمام هذه الرسالة، وبالشكل الذي خرجت به، وأخص بالشكر الدكتور تيسير الخوالدة المشرف على هذه الرسالة، الذي كان له فضل عليّ في تنوير عقلي، وتكوين ثقافتي، حيث لم يأل جهداً، ولم يدخر وسعاً في سبيل دفعي بالتوجيه السديد، وكان لي نبع العلم والمعرفة طيلة فترة الدراسة، فجزاه الله عني خير الجزاء، والشكر موصول إلى الدكتور عاطف مقابلة الذي كان مثلاً لكل شيء جميل، ونبراساً أستنير بعلمه ومعرفته وأخلاقه كلما سألت، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأشكر الأستاذ الدكتور حسن الحيارى، والدكتور عاطف مقابلة على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة. ولا يفوتني أن أشكر الدكتور أيمن خاطر الذي ساعدني في التحليل الإحصائي للبيانات، وشكري وامتناني للدكتور حسين جمعة الذي قضى من وقته في المراجعة اللغوية للرسالة.

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أحمد زوجي جلّ عزتي،

وإلى والدي... مفتاح جنتي،

وإبراهيم ، ومحمد ، ويحيى ، ومحمود ، وتقوى كامل فرحتي

وإلى تسنيم ابنتي،

وإلى نساء أمتي .

فهرس المحتويات

ز	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ك	قائمة الملاحق
ل	الملخص
ن	Abstract
١	الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها
١	مقدمة
٣	مشكلة الدراسة:
٣	هدف الدراسة وأسئلتها:
٤	أهمية الدراسة:
٤	التعريفات الإجرائية والاصطلاحية:
٦	محددات الدراسة:
٧	الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة
٧	أولاً: الأدب النظري:
٢٠	ثانياً: الدراسات السابقة:
٢٦	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
٢٦	منهج الدراسة:
٢٦	مجتمع الدراسة:
٢٧	عينة الدراسة
٢٨	أداة الدراسة:
٣١	إجراءات الدراسة:
٣٢	المعالجة الإحصائية:
٣٣	الفصل الرابع نتائج الدراسة
٣٣	أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:
٣٩	ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:
٤٥	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

- أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، الذي نص على ٤٥
- ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، الذي نص على ٥٠
- ثالثاً: التوصيات: ٥٢
- قائمة المراجع ٥٤
- أ- المراجع باللغة العربية: ٥٤
- ب - المراجع باللغة الإنجليزية: ٥٦
- الملاحق ٥٨

فهرس الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
٤٥	توزع أفراد مجتمع الدراسة من المعلمات حسب مديريات التربية في الأردن	١
٤٦	توزع أفراد عينة الدراسة من المعلمات في مديريات التربية والتعليم في الأردن	٢
٤٩	قيم معامل الثبات لأداة الدراسة	٣
٤٩	قيم معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة	٤
٥٤	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الممارسة لمجالات حقوق المعلمات المهنية والثقافية والاجتماعية ، مرتبة تنازلياً.	٥
٥٦	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة ممارسة المعلمات ، لمجال حقوقهن المهنية على كل فقرة من فقرات هذا المجال، مرتبة ترتيباً تنازلياً.	٦
٥٨	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة ممارسة المعلمات ، لمجال حقوقهن الثقافية على كل فقرة من فقرات هذا المجال ، مرتبة تنازلياً.	٧
٦٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة ممارسة المعلمات لمجال حقوقهن الاجتماعية على فقرات هذا المجال، مرتبة تنازلياً.	٨
٦٢	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات المعلمات على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعا لمتغير المؤهل العلمي.	٩
٦٢	تحليل التباين الأحادي لإجابات المعلمات على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعا لمتغير المؤهل العلمي.	١٠

٦٣	نتائج اختبار شيفي للمقارنات البعدية لمتوسطات إجابات المعلمات، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	١١
٦٤	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات المعلمات على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تبعاً لمتغير الخبرة.	١٢
٦٥	تحليل التباين الأحادي لإجابات المعلمات على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تبعاً لمتغير الخبرة.	١٣
٦٦	نتائج اختبار شيفي للمقارنات البعدية لمتوسطات إجابات المعلمات، تبعاً لمتغير الخبرة.	١٤
٦٧	نتائج اختبار (t-test)، للفرق بين إجابات المعلمات، لدرجة ممارستهن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.	١٥

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق
٩١	الاستبانة بصورتها الأولية.
٩٨	أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة.
٩٩	الاستبانة بصورتها النهائية.
١٠٤	كتاب تسهيل مهمة صادر من جامعة عمان العربية للدراسات العليا .
١٠٥	كتاب تسهيل مهمة صادر من وزارة التربية والتعليم في الأردن.
١٠٦	كتاب تسهيل مهمة صادر من مديرية تربية عمان الأولى.
١٠٧	كتاب تسهيل مهمة صادر من مديرية تربية عمان الرابعة.
١٠٨	كتاب تسهيل مهمة صادر من مديرية تربية السلط.
١٠٩	كتاب تسهيل مهمة صادر من مديرية تربية إربد الأولى.
١١٠	كتاب تسهيل مهمة صادر من مديرية تربية معان.
١١١	كتاب تسهيل مهمة صادر من مديرية تربية العقبة.

درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن

المهنية والثقافية والاجتماعية

إعداد

سمية عيد حسين محمد

إشراف

الدكتور: تيسير الخوالدة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ؟

٢. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) في درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تعزى للمؤهل العلمي ولسنوات الخبرة وللحالة الاجتماعية ؟

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة طبقية عشوائية من ست مديريات تربية موزعة على محافظات الشمال والجنوب والوسط في الأردن، إذ بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (٣٦٩) معلمة، بنسبة ٥% تقريباً من مجتمع الدراسة البالغ (٧١٠٤) معلمات، وقامت الباحثة ببناء أداة الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وتكونت أداة الدراسة من (٤٥) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات: مجال الحقوق المهنية، ومجال الحقوق الثقافية، ومجال الحقوق الاجتماعية، وتم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة بلغ عددهم ثمانية عشر محكماً، وكذلك تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام الاختبار وإعادة الاختبار (test-re test)، حيث قامت الباحثة بتوزيع الأداة على ثلاثين معلمة من خارج عينة الدراسة، وإعادة تطبيقها عليهن بعد مضي أسبوعين، ثم احتساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون، إذ بلغ معامل الثبات (٠,٩٣).

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان درجة الممارسة، واختبار ت (t-test) لمتغير الحالة الاجتماعية، وتحليل التباين الأحادي ANOVA، لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة، بالإضافة إلى اختبار شيفي (Scheffe) لمعرفة الفروق البعدية.

أشارت أبرز النتائج إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية كانت منخفضة بشكل عام، وقد جاءت درجة ممارستهن حقوقهن على النحو التالي: متوسطة في مجال الحقوق المهنية، ومنخفضة في مجالي الحقوق الثقافية والاجتماعية، كما وأشارت إلى وجود فروق بين متوسطات إجابات المعلمات على فقرات المجالات ككل، تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة شهادات الدراسات العليا، ووجود فروق بين متوسطات إجابات المعلمات على فقرات المجالات ككل، تعزى لمتغير الخبرة لصالح من خبرتهن أكثر من عشر سنوات، بالإضافة إلى وجود فروق بين متوسطات إجابات المعلمات على فقرات المجالات ككل، تعزى للحالة الاجتماعية لصالح المعلمات غير المتزوجات.

وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، أوصت الباحثة بعدد من التوصيات أبرزها: توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، وتعديل تشريعاته بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية والعربية.

The Degree of Practicing Professional, Cultural and Social Rights by
Public Secondary School Female teachers in Jordan

Prepared by

Sumaiah Eid Husein Mohammed

Supervised by

Dr. Taiseer Al-Kawaldeh

Abstract

This study aims at identifying the degree of practicing professional, cultural and social rights by the public secondary school female teachers in Jordan. The study is based on the teachers' responses to the following questions:

What is the degree of practicing professional, cultural and social rights by the public secondary school female teachers in Jordan?

Are there any statistically significant differences at ($\alpha \geq 0.05$) level in the degree of practicing professional, cultural and social rights by the public secondary school female teachers in Jordan according to the variables of academic qualification, years of experience and marital status?

A stratified random sample consisting of 369 female teachers from six directorates of education from the three main territories (north, middle, south) in Jordan was selected. The study subjects formed about 5% of the whole community of study; (114) female teachers. The researcher built the study tool with reference to related literature and previous studies. The tool is a 45- paragraph questionnaire covering three main domains of rights: Professional, cultural and social. The tool reliability was verified through (Test-re test). The tool was given to thirty

female teachers from outside the study sample. Two weeks later, the same procedure was conducted. Reliability (٠,٩٣) was worked out through Parametric Pearson.

In order to answer the questions, means and standard deviations were worked out to show the degree of practice, t-test was applied to identify marital status variable, ANOVA to identify academic qualification and years of experience variables, and Scheffe Test to identify post-differences.

The result of the study showed that the degree of practicing professional, cultural and social rights by the public secondary school female teachers was generally low. The degree of practicing rights in the three domains was: moderate in the Professional, weak in the cultural and low in the social domain. Means of the over whole teachers' responses to domain paragraphs due to the academic variable were in favour of the higher education degree bearers. There were also differences between the means of teachers' responses to the domain paragraphs in general due to the experience variable in favour of teachers of more than ten year experience. There were also differences in the means of teachers' responses to the domain paragraphs in general due to the marital status in favour of single female teachers.

In conclusion, the researcher introduces some recommendations, the most significant one is that social insurance services should be extended and the related laws should be modified in accordance with the international as well as the Arab agreements.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة

تعد مهنة التعليم أم المهنة، إلا أن المرأة كانت محرومة من كل تعليم وثقافة في المجتمعات القديمة، فقد اقتصر مهنة التعليم على الرجال، مع أن واقع المرأة في أي مجتمع يشكل معياراً فعلياً للحكم على درجة النمو الحقيقية لهذا المجتمع وارتقائه، فحدود تقدم هذا المجتمع هي نفسها درجة تقدم المرأة فيه. وتأسيساً على ذلك، فإن البحث في موضوع مشاركة المرأة، ينطلق من التأكيد على أهمية العمل بالنسبة للمرأة، إذ يشكل عنصراً رئيساً في تفتح مواهبها وتطورها، ومن الأعمال أو المهنة التي تعمل بها المرأة الآن هي مهنة التعليم.

تنطوي مهنة التعليم، كما هو الحال بالنسبة للمهنة الأخرى، على صعوبات قد يواجهها أي شخص، وكما عبرت إحدى المدرسات في إحدى المدارس الثانوية في أمريكا قائلة: (ليست مهنة التعليم شاقة، إنها مهنة عظيمة وأنا أحبها، إلا أنها قد تصبح مزعجة أحياناً) (Parkay and Stanford, ١٩٩٢).

وبما أن التعليم قديم قدم المجتمعات المنظمة التي عرفتها الإنسانية طوال عصور سحيقة ومتعاقبة في التاريخ، حيث كان التعليم عملاً فردياً أو خيرياً، فقد اختلفت النظرة إلى طبيعة دور المعلمات في العملية التربوية عما كانت عليه في الماضي، ففي الماضي كانت العملية التربوية بسيطة، واقتصر دور المعلمات فيها على نقل المعلومات للطلبة عن طريق تلقينها لهم، ومع تعقد التراث الثقافي للمجتمعات، وتعدد أهداف المدرسة ووظائفها، وظهور التكنولوجيا الحديثة، تعددت أدوار المعلمات ولم يعد دورهن قاصراً على نقل المعلومات وإيصالها إلى الطلبة، بل تعداه إلى التخطيط للعملية التعليمية وتنظيمها وتنسيقها، فهن يقمن بدور الإرشاد والتوجيه وتشجيع الطلبة على التعلم الذاتي المستمر، مما يساعد الطلبة على تكوين شخصياتهم الذاتية المستقلة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦).

ولا يختلف اثنان على ما للمعلمات من أدوار اجتماعية فهن يقمن بدور القيم على تراث الجماعة، إذ يعملن على حفظ التراث ونقله إلى الأجيال القادمة، وبهذا يرسخن الذات الثقافية للمجتمع، ومن بين أيديهن يخرج نساء ورجال المستقبل، وتبرز أهمية دور المعلمات أيضاً من كونهن أحد المدخلات الرئيسة للنظام

التربوي الحديث، والذي عليه بالإضافة إلى عناصر أخرى يعتمد بقاء النظام التربوي واستمراريته وتطوره ونجاحه (همشري، ٢٠٠٧).

ومن الأدوار التي تقوم بها المعلمات تحديد حجم وكمية ما يتعلمه الطلبة بما يتفق مع ما يجب أن يتعلموه، والتخطيط مع الطلبة للخبرات التعليمية، وتوظيفها لتحقيق مستويات متدرجة للخبرات حسب النمو العقلي للطلبة، وإقامة علاقات وثيقة مع الآباء، فالتعاون المشترك مع أولياء الأمور، تكون له مردوداته الإيجابية على الطلبة، كما أن هذا الأسلوب يساهم في فهم واحترام أولياء الأمور لدور المعلمات (إبراهيم، ٢٠٠٦).

وتأسيساً على ذلك أشار طوقان في كلمته التي وردت في رسالة المعلم (٢٠٠٦): إن المعلمين والمعلمات في الميدان التربوي هم القادة الفعليون، والمهندسون الحقيقيون للتطوير التربوي المنشود في مدارسهم، وهم نبض التطوير وحركته، وضمير الأمة، فالمعلمات هن اللواتي يقمن على تنمية عقول الأجيال المتعاقبة وبناء أخلاقهم، ويقمن على إعداد القيادات في شتى الميادين المختلفة، مشيراً إلى أنه على عاتقهن تقع مسؤولية إعداد الناشئة وتربيتهم، فالمعلمات رسل ثقافة، وحاملة راية التجديد والإبداع والابتكار في مجتمعاتهن، وهن اللواتي يجسدن ثقافة الأمة وهويتها وحضارتها.

وحسب نظام وزارة التربية والتعليم في الأردن، فقد أعلنت الوزارة عن حقوق الإناث الملتحقات بمهنة التعليم، منها: حق المعلمات في الالتحاق ببرامج التدريب والتأهيل التربوي، وحقهن في الالتحاق بنظام الإعارة، وحقهن في المشاركة في الوفود التربوية التي تتم في إطار التبادل الثقافي أو الترشيح للبعثات والدورات، وفي التمتع بصندوق إسكان الموظفين من خلال حصولهن على قروض مالية لغرض الإسكان، وحقهن في المشاركة بدورات محو الأمية الحاسوبية، بالإضافة إلى حقهن في الترشيح لدورات محلية، وأخرى خارجية تتعلق بالمهنة والاختصاص، وحقهن في الاشتراك في الورش التدريبية من خلال مشروع رفع الكفاءة لإكساب المعلمات مهارات إدارية وفنية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢).

ومن حقوق المعلمة الأردنية كما لخصتها ورقة بحثية في رسالة المعلم (٢٠٠٤): إن اتصالات المعلمين والمعلمات ببعضهم يجعلهم يتبادلون الرأي فيما بينهم حول المنهاج وأثره على الطلبة، وبحكم احتكاكهم المباشر، واليومي مع الطلاب يكونون أدري الناس بحاجات التلاميذ، وأكثر معرفة بميولهم، ولما كان المنهاج يوضع أصلاً لتلبية هذه الحاجات والميول، كان لا بد من الاستفادة من المعلمين والمعلمات، فمن حق المعلمات الاشتراك في تأليف المناهج، ومن حقهن الإسهام في تطوير المناهج وتحسينها أيضاً، فمن خلال تطبيق المعلمات للمنهاج في غرفة الصف يكن أكثر العاملين بالمنهاج قدرة على اكتشاف العيوب والحسنات .

وبالرغم من وجود المؤسسات النسوية المختلفة، والجمعيات المتعددة، ووجود المكتبات العامة في مختلف أنحاء الأردن، وبالرغم من إقامة المؤتمرات والندوات الثقافية والتربوية المتعددة، ومخاطبة المرأة الأردنية عامة والمعلمات خاصة بضرورة تمكينهن من ممارسة حقوقهن، إلا أن ممارسة المعلمات لحقوقهن الثقافية والاجتماعية كما أشارت أبو صايمة (١٩٩٧) لم تصل إلى مستوى الطموح، بفعل المعوقات الاجتماعية التي تنظر إلى المرأة كربة بيت، وتدني مستوى الحياة الاقتصادية والدخل، مما يؤدي إلى نقص الإمكانيات وانشغال المعلمات في تلبية الحاجات الأساسية للأسرة.

مشكلة الدراسة:

من خلال اطلاع الباحثة على وقائع الندوة الوطنية لحقوق الإنسان التي أقيمت في مركز الدراسات الأردنية بجامعة اليرموك (١٩٩٧)، وبعد قراءة أوراق عمل المشتركين تبين أن هناك ضعفاً في ممارسة المعلمات لعدد من حقوقهن، ولقد بينت ورقة عمل بعنوان (تطوير الإدارة والتنظيم في وزارة التربية والتعليم) لمجموعة من التربويين في رسالة المعلم (٢٠٠٢)، أنه تم إيضاح أبرز نقاط الضعف في الإدارة التربوية في وزارة التربية والتعليم، أشارت النقطة (س) إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في صنع القرار التربوي، وأشارت النقطة (ن) إلى ضعف تمثيل المعلمين والمعلمات في المجالس التربوية.

ومما زاد هذا الإحساس لدى الباحثة، اطلاعها على نتائج بعض الدراسات المحلية والعربية، كدراسة أبو طوق (١٩٩٥)، ومحمد (١٩٩٦)، والعنزي (٢٠٠٥)، التي تناولت عمل المرأة في قطاع التعليم العام، حيث أظهرت شعور المعلمة بتدني راتبها، وعدم تناسبه مع ما تقوم به من جهد، وعدم توافر الحوافز التشجيعية، بالإضافة إلى عدم توافر أسس واضحة ومحددة لعملية التقويم، مما يؤدي إلى شعورها بالإحباط والاستياء النفسي، وبالتالي إلى ضعف ممارستها لحقوقها. لذا، فإن هذه الدراسة هي محاولة للوقوف على الواقع الحالي لمعرفة درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية.

هدف الدراسة وأسئلتها:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :-

- ١- ما درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية
- ٢- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) في درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تعزى للمؤهل العلمي، ولسنوات الخبرة، وللحالة الاجتماعية ؟

أهمية الدراسة:

تعد ممارسة المعلمات لحقوقهن جوهر العملية التعليمية، حيث إن واقع المعلمة في أي مجتمع يشكل معياراً فعلياً للحكم على وعيها ومعرفتها وتمكينها من ممارسة حقوقها، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال المؤتمرات والندوات والدورات، التي تعقدها وزارة التربية والتعليم حول تمكين المرأة، وتأهيلها لممارسة حقوقها عامة، وتمكين المعلمات لممارسة حقوقهن خاصة، وذلك من خلال خطة شاملة متكاملة تنفذ بين مختلف القطاعات العامة، والخاصة، ويتجمل بالفعل شعار (امرأة وتربية : وطن وتنمية) على أرض الواقع . ولعل الذي يزيد هذه الدراسة أهمية هو اهتمام جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم بالمعلمين والمعلمات من خلال إعلانة لجائزة جلالة الملكة رانيا العبد الله بعنوان (المعلم المتميز) عام ٢٠٠٦ ، وستكون بإذن الله كل عام، تقديراً من جلالتيهما للمعلمين والمعلمات ، ودورهم الخير في مسيرة العطاء .

وتبرز أهمية الدراسة من خلال الأمور التالية :

- أهمية الفئة التي تناولتها الدراسة ، وهي فئة المعلمات في المدارس الثانوية العامة في الأردن، فهن يعتبرن جهازاً تنفيذياً الأكثر قرباً من الطالبات اللواتي يشكلن المحور الأساسي للعملية التربوية .
يتوقع من الدراسة أن تزود القائمين على العملية التربوية في وزارة التربية والتعليم بمعلومات عن واقع ممارسة المعلمات لحقوقهن.

قد توفر الدراسة معلومات لمعلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن عن أهمية ممارستهن لحقوقهن.
قد تساعد الدراسة في تفسير نتائج الدراسات السابقة وتوجيه الدراسات المستقبلية، من خلال جذب اهتمام الباحثين في هذا المجال ، وفتح المجال لإجراء دراسات ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة .

التعريفات الإجرائية والاصطلاحية:

اشتملت الدراسة على المصطلحات التالية :

الحقوق المهنية:

تعني حسب المادة الثالثة والعشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، وله حق الحماية من البطالة، ولكل فرد (ذكراً أم أنثى) دون تمييز الحق في أجر متساوٍ ، يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان (خريسات وهزايمة ومحافظة، ١٩٩٩).

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها الحقوق والمزايا المتعلقة بالمجال المهني كالتحاق المعلمات بدورات التأهيل التربوي، ودورات المناهج والكتب المدرسية الجديدة ، ودورات التعليم المحوسب، ومشاركتهن في تطويره، وتأليف الكتب المدرسية المقررة. بالإضافة إلى تأهيل المعلمات بتزيهن للدراسة في الجامعات لرفع درجاتهن التعليمية، وسوف تقاس بوساطة تقديرات المعلمات لممارستهن لهذه الحقوق على أداة حقوق المعلمات المهنية التي أعدتها الباحثة .

الحقوق الثقافية:

هي حق الاشتراك في حياة المجتمع الثقافي ، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي والافادة من نتائجه، والحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني، كما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الرشيدى ، ٢٠٠٣ ، ٤١٩) .

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها الحقوق المتعلقة بممارسة المعلمات للنشاطات الثقافية في الندوات والمؤتمرات والصحف والمجلات، وفي الانتساب للمؤسسات الثقافية والنوادي والحقوق المتعلقة بمشاركتهن بالمعارض والرحلات، وفي حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنع المعلمات ، وسوف تقاس بوساطة تقديرات المعلمات لممارستهن لهذه الحقوق على أداة الحقوق التي أعدتها الباحثة.

الحقوق الاجتماعية:

يعرف ميثاق حقوق الإنسان في الوطن العربي الحقوق الاجتماعية حسب المواد (١٧، ٢٢، ٢٣)، بأنها الحقوق التي تتيح لكل إنسان مستوى معيشي لائق يشبع حاجاته الأساسية هو وأسرته ، والتمتع برعاية اجتماعية وصحية ونفسية ، تضمنها الدولة في حدود إمكاناتها (ظاهر ، ١٩٩٣) .

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها الحقوق المتعلقة في ممارسة المعلمات للأنشطة الاجتماعية والتوعوية والمشاركة في المناسبات الوطنية والاجتماعية، كيوم الطفل العالمي ويوم الشجرة ويوم العمال ويوم المرأة العالمي وإسهامها في مجالس أولياء الأمور، وسوف تقاس تقديرات المعلمات لممارستهن لهذه الحقوق على أداة حقوق المعلمات الاجتماعية التي أعدتها الباحثة.

درجة ممارسة الحقوق:

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها مقدار مشاركة المعلمات وإسهامهن في مجالات متعددة، كالمجالات الاجتماعية والثقافية والمجالات المهنية، وسوف تقاس تقديرات المعلمات لممارستهن لهذه الحقوق على أداة حقوق المعلمات المهنية والثقافية والاجتماعية التي أعدتها الباحثة.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن للعام الدراسي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ،

وتحددت أداة الدراسة بالمجالات التالية :

١. الحقوق المهنية .

٢. الحقوق الثقافية .

٣. الحقوق الاجتماعية.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تضمن هذا الفصل عرض للأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وعلى النحو

التالي:

أولاً: الأدب النظري:

تناول هذا الجزء نشأة حقوق الإنسان ومفهوم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وحقوق الإنسان وفق ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما وتناول حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، وفي التراث العالمي، وفي الدستور الأردني، بالإضافة إلى تنامي أعداد المعلمات في وزارة التربية والتعليم في الأردن، وعوامل إقبالهن على العمل في مجال التربية والتعليم، وتعرض هذا الجزء إلى واقع المعلمات المهني والثقافي والاجتماعي.

مفهوم الحق لغة: هو الثابت بلا شك، قال تعالى: (فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما إنكم تنطقون) (سورة الذاريات، آية ٢٣)، وهو نقيض الباطل، قال تعالى: (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) (سورة البقرة، آية ٤٢)، ويطلق الحق على الصدق، قال تعالى: (تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق وما الله يريد ظلماً للعالمين) (سورة آل عمران، آية ١٠٨) (الطعيمات، ٢٠٠٣).

وفي الشريعة الإسلامية، فإن لفظ الحق يشير في أحد معانيه إلى الله سبحانه وتعالى، حيث أنه اسم من أسمائه جل جلاله، ففي صحيح مسلم، باب أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، قال عليه السلام: (إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، إنه وتر يحب الوتر، من حفظها دخل الجنة، وعداً منها الحق) (الرشدي، ٢٠٠٣).

ويعرف عمار (٢٠٠٢) الحقوق بأنها تلك المبادئ، والقيم، والقواعد، والأخلاق التي تتمتع بها هذه الفئة أو تلك، وتحمي أفرادها، وتصونهم من التجاوزات، بحكم انتمائهم إلى هذه الفئة، وهذه المبادئ يكتسبها الفرد بمقتضى فطرته، ولا تتوقف على الإذن بها من مصدر معين، لأنها حق فطري طبيعي، ولا يحق لأحد أو هيئة أن تعطل الحق أو تؤجله أو تمنعه أو تتكرم بمنحه.

مفهوم حقوق الإنسان:

يعرف مغازي (٢٠٠٥)، حقوق الإنسان بأنها تلك النابعة من الاعتراف بالكرامة المتأصلة في

جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية على أساس العدل.

أما حقوق الإنسان من وجهة النظر الاجتماعية، فهي تنظيم للعلاقة الاجتماعية بين الفرد والكيانات الاجتماعية الأخرى (عبد الحميد، ٢٠٠١، ٢٠١).

نشأة وتطور حقوق الإنسان:

نظراً لأن المرأة كالرجل في الإنسانية سواء بسواء، قال تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) (سورة النساء، آية ١)، وقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: (إنما النساء شقائق الرجال) (رواه أحمد وأبو داود والترمذي)، وتأكيداً على ذلك، فإن حقوق الإنسان هي حقوق للمرأة كما هي حقوق للرجل، لذلك فأى إشارة إلى حقوق الإنسان تنطبق على كلا الجنسين، ودون أي تمييز.

ففي غضون القرون التي كانت فيها المدن اليونانية على جانب عظيم من رفعة الشأن، حرمت المرأة اليونانية من التعليم وممارسة حقوقها في مسائل كثيرة، ويؤثر عن فيلسوفهم سقراط قوله: (إن المرأة تشبه شجرة مسمومة، ظاهرها جميل، ولكن عندما تأكل منها العصافير تموت حالاً) (النجار، ١٩٩٥).

أما المرأة عند الرومان فكانت تظل خاضعة لرب الأسرة ما دام حياً، وكانت سلطة رب الأسرة على بناته وزوجته تمتد حتى وفاته، إذ تشمل البيع والتعذيب والقتل (السباعي، ٢٠٠١).

كما وتميز المجتمع الهندي بالأفكار الدينية الضيقة التي تقتل نشاط الفرد في التأمل الصوفي، فكانت المرأة تابعة لسيدها الرجل، ومما ساعد على إذلال المرأة وتخلف مكانتها الاجتماعية، عدم أهليتها الدينية، وتحريم تعليمها، وزواجها في سن مبكرة (الرشدان وجعيني، ٢٠٠٢).

وبالنسبة لوضع المرأة عند رجال المسيحية الأوائل الذين هالهم ما رأوا في المجتمعات السابقة من انتشار الفواحش والمنكرات، فاعتبروا المرأة مسؤولة عن هذا كله، فقروا أن الزواج دنس يجب الابتعاد عنه، فكان مما قاله القديس ترتوليان: (إن المرأة مدخل للشيطان إلى نفس الإنسان) (السباعي، ٢٠٠١).

وعن المرأة يذكر لنا التاريخ بعضاً من متناقضات العصر الجاهلي الذي لم يحكمه قانون معين، وهو العصر الذي عاشه العرب قبل الإسلام، فقد تباينت آراء المؤرخين حول قضية المرأة عند عرب الجاهلية، ففريق يرفع منزلة المرأة، وهذا الرفع ليس على مستوى عام، بل على مستوى فردي لا يتجاوز في عدده بضع نساء، أمثال: السيدة خديجة رضي الله عنها التي عرضت نفسها على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام طالبة الزواج منه، وهند بنت عتبة التي اشترطت على أبيها ألا يزوجه رجلًا حتى يعرضه عليها (بلتاجي، ١٩٩٠).

وعلى الرغم من ذلك لم تكن المرأة العربية في العصر الجاهلي بمستوى هؤلاء النسوة، فالفريق الآخر

يعتبر المرأة دون استثناء بلا حقوق، فكراهية العرب للمرأة كانت الصفة السائدة، وهم على اتفاق في هذا مع بقية الشعوب الأخرى (النجار، ١٩٩٥).

تلك بعض مظالم المرأة قبل الإسلام، التي قضى عليها الدين الإسلامي قضاءً تاماً، وأعطى المرأة من الحقوق ما جعلها مساوية للرجل، ففي المجال الإنساني، اعترف الإسلام بإنسانيتها، قال تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم أن الله عليم خبير) (سورة الحجرات، آية ١٣). وفي المجال الثقافي، فتح الإسلام أمام المرأة مجال التعليم، قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة)، رواه الترمذي. وفي المجال الاجتماعي، منح المرأة حق العمل، إذ كانت زينب زوجة عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما تدبغ الجلد وتخيظه. أما في المجال الحقوقي، فقد أعطاه الإسلام الأهلية المالية الكاملة في جميع التصرفات متى بلغت سن الرشد (سعد الدين، ٢٠٠٤).

إن موقف الإسلام من المرأة كان ثورة على المعتقدات السائدة في عصره، وقبل عصره من حيث الشك بإنسانيتها، إنه كان توجهاً فكرياً إنسانياً قبل الحضارة الغربية الحديثة باثني عشر قرناً على الأقل، واعترف بأهلية المرأة كاملة، لذا، يحق للمرأة المسلمة بوجه عام، والمرأة العربية بوجه خاص، أن تفاخر نساء العالم بسبق الحضارة العربية وتشريعاتها جميع شرائع العالم وحضاراته إلى تقرير حقوقها والاعتراف بكرامتها (قاسم، ٢٠٠٢).

وفي إطار الاهتمام العالمي بالمرأة العاملة، الذي يعكسه الكم الهائل من اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية، التي جعلت من حماية المرأة العاملة موضوعاً لها من خلال ميثاق هيئة الأمم المتحدة، الذي وضع عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، كرد فعل من المجتمع الدولي على المآسي التي خلفتها الحرب. وأولى الميثاق عناية خاصة بالمرأة وحقوقها، وجاء بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول عام ١٩٤٨، وشمل ثلاثين مادة ابتدأت بالتأكيد على الحرية، والمساواة بين البشر ذكوراً وإناثاً (Lauren, ١٩٨٨).

وتترجم هذه الأهمية لدور المرأة، تلك الجهود التي تبذل على المستوى الإقليمي، كاللجنة الأوروبية واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي الخاص بحقوق الإنسان، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد تضمنت تلك اللجان والمواثيق بنوداً كثيرة، تشمل الاهتمام بالمرأة ودورها في المجتمع، وأكدت على أن البشر جميعهم أسرة واحدة متساوون في أصل الكرامة الإنسانية والتكليف، دون تمييز بينهم (Rye, ١٩٩٨).

وفي مطلع القرن العشرين ظهرت الدعوات إلى تحرير المرأة العربية في الأقطار العربية، مؤكدة على أن تحرير المرأة يعتمد على عدة متغيرات، وليس فقط على حسب تعليمها، فعادت المرأة لتصبح عنصراً إيجابياً بدخولها ميدان العمل، وتحقق قدراً من المساواة وتكافؤ الفرص، فأصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات في إشغال المراكز الاجتماعية، أمراً ضرورياً. وتوصلت الأمة العربية إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومن خلاله أكدت على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهدين الدوليين (علوان والموسى، ٢٠٠٥).

أما بالنسبة لنشأة حقوق الإنسان، فقد اختلف العلماء في نشأتها، منهم من قال أنها ترجع للقانون الطبيعي، ومنهم من يرجعها للديانات القديمة (اليهودية والنصرانية)، وفريق ثالث يرى أنها لصيقة بالإنسان منذ ولادته، ويعتبر النظام الإسلامي أول من أقر هذه الحقوق بصيغة أحكام تنظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، إذا اختلف المكان، أو اختلفت العقيدة، والنظم الاجتماعية (علوان، ٢٠٠٤).

حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية:

مفهوم الحقوق الثقافية للمرأة: هي الحقوق التي تتيح للمرأة الاشتراك والإسهام في المجالات العلمية والثقافية المتعددة (ظاهر، ١٩٩٣).

ولكي يعزز الإسلام من مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع، ولكي ينمي شخصيتها في مواجهة ما يعترضها من مشاكل وصعوبات، داخل الأسرة وخارجها، ولكي يعمق إحساسها بأنها إنسان سوي، ويوثق شعورها بإنسانيتها، ويشعرها بأنها ذات مستقلة بحد ذاتها، توجه الإسلام إلى الآباء بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كانت له ثلاث بنات فعلمهن وأدبهن واتقى الله فيهن، فله الجنة) رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري (بر، ١٩٩٦).

فالإسلام جعل العلم نوراً والجهل ظلمة، وجعل الفرق بين العالم والجاهل كالفرق بين الوجود والعدم. لذا، كانت المرأة كالرجل في هذا الأمر، من حيث الأمر والتكليف، ورخص الإسلام لها الخروج لطلب العلم وسؤال العلماء، وبذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) رواه الترمذي، (النجار، ١٩٩٥).

وبناءً على ذلك، فقد هيا الإسلام سبل التعلم والثقافة، كما أن الإسلام فرض واجباً على أولياء الأمور بتعليم تابعيهم، وفي هذا كفا لة للتعليم لكل الناس رجالاً ونساءً، ولقد كان اهتمام الإسلام بالعلم

والثقافة واضحاً، من خلال آيات القرآن الكريم التي تحث الناس على العلم، قال تعالى: (اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم). (سورة العلق، آية ١-٥) .

وبالنسبة للبحث العلمي، فقد حث الإسلام على معرفة أسرار الكون في سبيل رقي الإنسان وسعادته وطمعته بالدنيا. قال تعالى (قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير) (سورة العنكبوت، آية ٢٠) (السباعي، ٢٠٠١).

وتأسيساً على ذلك، فلا يمكن لأي إنسان أن يقول بمنع تعليم المرأة، فالإسلام يعتبر تعليم المرأة وعملها حقاً لها وواجباً عليها، وله أهمية كبيرة، وإن إبعادها عنه إثم، ومحاربة هذا الإبعاد واجب. وتقريباً لمكانة العلم والعلماء قال تعالى: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير) (سورة المجادلة، آية ١١) (النجار، ١٩٩٥).

مفهوم الحقوق الاجتماعية للمرأة: وهي الحقوق التي تتمتع بها المرأة في علاقتها بالمجتمع الذي تعيش فيه، وهي حقوق نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر، وتتطور بتطور المجتمع (سعد الدين، ٢٠٠٤).

وتشمل الحقوق الاجتماعية في الإسلام أموراً عديدة منها:

- تكافل الأسرة في النفقة والإرث والوصية. قال تعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أن الله بكل شيء عليم) (سورة الأنفال، آية ٧٥).

- حث الإسلام على التعاون بين القربى والجيران. قال تعالى: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم أن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً) (سورة النساء، آية ٣٦) (الراوي، ١٩٩٩).

- وحث الإسلام على التعاون عن طريق الصدقة الإلزامية وهي الزكاة. قال تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم) (سورة التوبة، آية ١٠٣) إضافة إلى صدقة التطوع التي يأتيها أهل الخير من المسلمين. قال تعالى: (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون) (سورة البقرة، آية ٢٤٥). والذي يتتبع أحكام الشريعة الإسلامية لا يجد فرقاً بين أهلية الرجل والمرأة في شتى أنواع التصرفات المادية والمعنوية وغيرها (السباعي، ٢٠٠١).

وبالنسبة للرعاية الصحية، فقد أولت الشريعة الإسلامية صحة الإنسان (ذكراً أم أنثى) اهتماماً كبيراً، ولا يوجد مسلم يمكن أن يجهر بالقول بأن التعاليم الإسلامية تعرقل تنمية شخصية المرأة (قاسم، ٢٠٠٢).

صور ممارسة المرأة لحقوقها الاجتماعية في الإسلام:

لقد أسهمت المرأة في الإسلام من باب أنها صنو للرجل في أمور كثيرة منها:

- المحافل الدينية: وهي حلقات العلم والوعظ التي يشترك في سماعها الرجال والنساء على حد سواء. وفي هذا يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: أقر رسول الله عليه الصلاة والسلام خروج النساء والمشى في الطرقات لسماع الخطب التي كان ينادى بالاجتماع إليها.

- المشاركة في الاحتفالات الاجتماعية والولائم: حيث كان الهدف منها التقريب بين المسلمين، ولهذا أكد الفقهاء على ضرورة تلبية الدعوة، على أنها حق من حقوق المسلم على المسلم، وهذا الحق عام على المرأة والرجل على حد سواء (بر، ١٩٩٦).

- المشاركة في حفلات الاستقبال: فقد سعد الرجال، والنساء فوق البيوت لاستقبال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الهجرة.

- المشاركة في ولائم الأعراس: حيث أورد البخاري رحمه الله عن ذلك في باب قيام المرأة على الرجال في الأعراس وخدمتهم.

- المشاركة في الاحتفال بالأعياد: كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يحرص على حضور النساء ومشاركتهن في الاحتفالات العامة، وعدم استثنائه لواحدة منهن لأي سبب، وما أروع وصف عائشة رضي الله عنها، لامرأة كانت قدوة في هذا المجال، إذ قالت: (لم أر قط خيراً في الدين من زينب بنت جحش أشد ابتداءً لنفسها في العمل) رواه مسلم، وما أحرى المرأة المعاصرة أن تتأسى بزينب رضي الله عنها، وهي تمضي على بركة الله وفي سبيل الله، لتعمل في مجال النشاط الاجتماعي (النجار، ١٩٩٥).

حقوق المرأة في المواثيق الدولية:

مفهوم الحقوق الاجتماعية للمرأة: تعني حسب المادة ٣٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للمرأة الحق في المشاركة في أي نشاط اجتماعي سلمي (Lauren, ١٩٨٨).

مرت آلاف السنين، دون أن تتمكن النساء من أخذ مكانة ثابتة عبر التاريخ، ففي شتى المجالات كالمجالات الاجتماعية، قلة هن النساء اللواتي مارسن حقوقهن الاجتماعية، حيث كتب جان روستان في كتابه (الرجل): (ليست الأنثى خالصة الأنوثة، وليس الذكر خالص الذكورة، إنها فقط أكثر منه أنوثة، وهو أكثر

منها ذكورة، غير أن وضعها كامرأة كان السبب في الانتقاص من حقوقها)، وحيث إن الفهم المشترك لهذه الحقوق على أعظم قدر من الأهمية، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مشتملاً على حقوق كثيرة منها الحقوق الاجتماعية (Bensason , ٢٠٠٢).

حقوق المرأة الاجتماعية في المواثيق الدولية:

١. نصت المادة ٢٠ للإعلان العالمي على أن للمرأة الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، ولا يجوز إرغامها على الانضمام لجمعية ما.

٢. نصت المادة ٢١ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن للمرأة الحق في الدخول بشكل متساوٍ إلى الخدمة العامة في بلدها.

٣. للمرأة باعتبارها عضواً في المجتمع الحق في التأمين الاجتماعي.

٤. للمرأة الحق في تشكيل نقابات، أو الانضمام إليها من أجل حماية مصالحها، وذلك حسب المادة ٢٣ من الإعلان العالمي .

٥. ونصت المادة ٢٥ من الإعلان على أن للمرأة الحق في مستوى معيشي مناسب لصحتها ورفاهيتها هي وأسرتها، ويشمل ذلك الغذاء والإسكان والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية.

٦. للمرأة الحق في الأمن في حالة البطالة والمرض والعجز والتمرد والشيخوخة، أو أي نقص آخر في ظروف تخرج عن سيطرتها (Meron, ١٩٨٩).

مفهوم الحقوق الثقافية للمرأة: تعني حسب المادة ٢٧ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن للمرأة الحق في أن تشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي. وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مشتملاً على حقوق ثقافية منها :

١. نصت المادة ٢٧ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن للمرأة الحق في أن تشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي.

٢. للمرأة الحق في الاستمتاع بالفنون.

٣. للمرأة الحق في الإسهام في التقدم العلمي، والإفادة منه.

٤. للمرأة الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية، المترتبة على إنتاجها العلمي أو الأدبي أو الفني.

أما بالنسبة للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ورد في قرار الجمعية العامة

المؤرخ عام ١٩٦٦ ، جاءت الحقوق الاجتماعية والثقافية للمرأة في العهد مطابقة إلى حد ما للحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٨٩, Dunant).

حقوق المعلمات المهنية والثقافية والاجتماعية في المواثيق الدولية:

تشير الوثيقة رقم ٤ لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى أن التمييز ضد المرأة يعد عقبة أمام مشاركتها على قدم المساواة مع الرجل، ويعيق نمو رضاء المجتمع، والأسرة، وتضع نصب عينها دور المرأة العظيم في رفاه الأسرة، وفي تنمية المجتمع. وتشير المادة ١٠ من الوثيقة إلى حق المعلمة في التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية، وحققها في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، لا سيما البرامج التي تهدف إلى تضييق الفجوة في التعليم بين الرجل والمرأة، وحققها في الترقية والأمن، وحققها في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل، وتمكين المعلمات المتزوجات من الجمع بين الالتزامات العائلية، وبين مسؤوليات العمل، والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء شبكة من مرافق رعاية الطفولة، بالإضافة إلى حق المعلمة في الحصول على القروض المصرفية، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي (بندق، ٢٠٠٤).

ومن حقوق المعلمات حسب توصيات منظمة العمل الدولية، واليونسكو ، أن للمعلمة حق الاشتراك في رسم السياسة المدرسية، والتربوية، وحققها في القيام برحلات فردية أو جماعية داخل أو خارج الوطن، وحققها في الإفادة من منحة، أو مساعدة مالية تسمح لها بمتابعة تعليمها، وحققها في توفير الكتب، ووسائل أخرى حتى تتمكن من تحسين ثقافتها العامة، ومؤهله المهني، وحققها في الإسهام في إعداد الكتب الدراسية واختيار البرامج التربوية، ومن حق المعلمة أن تكون الملاحظات حول عملها موضوعية، وبإمكانها الطعن في الملاحظات إذا اعتقدت أنها غير مؤسسة، ومن حق المعلمة اللجوء إلى تقنيات التقييم التي تراها مناسبة بالنسبة للطالبات، وللمعلمة الحق في الدفاع عن نفسها، وأن لا يشهر بقضيتها إذا قدمت شكوى ضدها من أولياء الأمور، ومن حقها الإسهام في الحياة الاجتماعية والعمومية من أجل مصلحة التعليم والمجتمع بأكمله، ومن حقها بذل كل جهد من أجل ترقية التعاون بين أولياء الأمور والمحيط المدرسي، وحققها في الحصول على مسكن دون مقابل أو بثمان رمزي ، إذا كانت تعمل بالمناطق المصنفة نائية، ومن حقها الاشتراك في العديد من الجمعيات والنوادي والمؤسسات النسوية، والإسهام في اللجان التربوية والصحية وغيرها. (ISO, ١٩٩٩).

بعد استعراض حقوق المعلمات يشير عبد الحميد (٢٠٠١) في كتابه "الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان"، قائلاً: وإن كنا ننادي بأن تنال المرأة العربية حقوقها في العمل وحرّياتها الأساسية، فإننا نشدد على وجوب أن تتمتع المرأة العربية بحقوقها الثقافية والاجتماعية، إذ أصبحت المرأة اليوم محور الاهتمام العالمي. والدليل على ذلك أن مركز حقوق الإنسان في جنيف كان يطلب من كل دولة إبداء ملحوظاتها ومقترحاتها حول المسائل المتعلقة بحقوق المرأة.

ويشير التل (١٩٩٩)، إلى: أننا نؤمن بحق المرأة في الاشتراك في جميع المجالات، وذكر منها الاجتماعية، وأكد بأن هذا الحق شرط ضروري وأساسي لتقدم المجتمع وتطوره. فالمؤسسات الاجتماعية من نوادٍ واتحادات ونقابات تعتبر ركائز العدالة الاجتماعية والديمقراطية، ووجود مثل هذه التكوينات وتشجيع قيامها وإحاطتها بكل الضمانات الممكنة، أمور ضرورية لتنمية الديمقراطية والحفاظ عليها.

واجبات المعلمات:

إن الربط بين الحقوق والواجبات موضوع نمطي في نظرية الحقوق، حيث إن الربط بينهما هو الصفة الخاصة بقانون حقوق الإنسان، كما وتنص المادة (٥٩)، من دستور الإتحاد السوفييتي لحقوق الإنسان على أن: ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرّياتهم، لا تنفصل عن أدائهم لواجباتهم (Donnelly , ١٩٨٩).

إن أهمية المعلم في أي نظام تعليمي ليس إلى إنكاره سبيل، فعظمة المعلمين والمعلمات المشهود لهم بالكفاية في كل عصر من العصور، تخطت حدود عصورهم، وانتقلت إلى عصرنا الحاضر، فقد أورد الرشدان (٢٠٠٤)، عن المربي الكبير عبد العزيز السيد (١٩٥٥)، " إن المعلم هو العمود الفقري للتعليم، ومقدار صلاح المعلم يكون صلاح التعليم، فالمباني الجيدة، والمناهج المدروسة، والمعدات الكافية، تكون قليلة الجدوى إذا لم يتوفر المعلم الصالح، بل وجود المعلم يعوض في كثير من الأحيان ما قد يكون موجوداً من النقص في هذه النواحي". لذا يترتب على المعلمات واجبات كثيرة منها:

- أن تكون كثيرة الاطلاع ميالة لإثراء معارفها في ميدان تخصصها، حتى تكون قادرة على الإجابة عن استفسارات الطالبات وتساؤلاتهن.

- أن تكون ملمة بقواعد التدريس المناسبة للطالبات والمادة، فليست المعرفة بالمادة وبنفسية الطالبات كافية لنجاح المعلمة في مهنتها، ولكن لا بد أن تعرف طريقة التطبيق أيضاً.

- على المعلمة أن تحيط علماً بنفسية الطالبات وعقليتهن واستعداداتهن ومراحل نموهن، فهي بمثابة الموجه والمرشد.

- أن تكون ملمة بعلم الأخلاق والسياسة في مجتمعها، حتى توجه الطالبات التوجيه المناسب لنظام المجتمع الاجتماعي والسياسي، ومعايير الخلقية.

- على المعلمة أن تكون على صلة بالجديد من الآراء التربوية والنفسية التي تتصل بمهنتها (الرشدان وجعيني، ٢٠٠٢).

وتأكيداً على ذلك أشار همشري (٢٠٠٧)، على المعلمة أن تكون لديها القدرة على التواصل الاجتماعي الناجح فمهنة التعليم تتطلب منها التعامل اليومي مع عدد كبير من الأفراد من مستويات عمرية متباينة، وأوساط ثقافية متعددة. وعليها أن تتعاون مع زميلاتها في المهنة، وبناء علاقات إيجابية مع الجميع. وأن تكون قدوة حسنة للطالبات في سلوكها وعاداتها وحديثها.

كما وأشار وطفة والشهاب (٢٠٠٤)، أنه من واجب المعلمات أن يشاركن الآباء والأمهات، من خلال مجالس أولياء الأمور - كل حسب اهتماماته - في تقديم بعض الدروس والمحاضرات عن طبيعة مهنتهم، وقد يقتضي الأمر إعداد برنامج زمني يحضر فيه الآباء على اختلاف مهنتهم ليحاوروا الطالبات ويقدمون تصوراتهم عن طبيعة مهنتهم.

عوامل إقبال المرأة على العمل في قطاع التعليم العام:

تعتبر مهنة التربية والتعليم عملية تربوية قائمة على أسس وقواعد ونظريات، فهي عملية بناء وتكوين للأجيال المتعاقبة، وهي مهنة لها مسؤولياتها، وتتطلب ممن يمارسها كثيراً من الإمكانيات والصلاحيات.

وفي إطار ذلك يمكن أن نرد سبب إقبال الإناث على العمل في التعليم إلى عوامل عدة، تضافرت جميعها، وأسهمت إسهاماً كبيراً في توجيه القوى العاملة الأنثوية نحو هذه المهنة بصورة أكبر من غيرها، وذلك على النحو التالي: المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم في المجتمع، والتقدير المجتمعي العالي لهذه المهنة. وساعات العمل المحددة أسهمت أيضاً في توجيه المرأة نحو هذه المهنة، حيث تتيح ساعات الدوام غير الطويلة للمرأة القيام بأدوارها الأخرى، كإعانة أبنائها ومنزلها، وتمنحها وقتاً أطول لذلك. إضافة إلى المزايا الخاصة التي تتمتع بها المرأة إذا التحقت بمهنة التعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٤).

ففي مجال تطوير العاملات في مهنة التعليم، وتمكينهن من تفعيل أدائهن، عملت الوزارة على إعداد برامج تدريبية للمعلمين والمعلمات أثناء الخدمة، كالتدريب على المناهج والكتب المدرسية الجديدة، والتدريب على العديد من البرمجيات التعليمية، وكيفية التعلم والتعليم بالوسائط الالكترونية، التي تهدف إلى إدخال الحاسوب في عملية التعليم والإدارة، بالإضافة إلى أن الوزارة تنفذ حالياً دورات (ICDL) للحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢).

وفيما يتعلق بإقبال الإناث على مهنة التعليم: يعتبر العمل في مهنة التعليم بطبيعته امتداداً لعمل المرأة في البيت، فهو مرتبط بدور المرأة التقليدي كأم و متعلق برعاية الأطفال، فلا يحتاج هذا النوع من العمل إلى جهود كبيرة كي تتأقلم معه وتتقنه، وحيث أن العمل في مهنة التعليم هو العمل المفضل لدى كثير من العاملات المتزوجات، وذلك لمرونة أوقات الدوام، وفترات الراحة فيه أكثر من العمل في المجالات الأخرى، بالإضافة إلى أن مجال التربية والتعليم يعتبر الجهاز الحكومي الأكبر بعد جهاز الجيش الذي يستوعب عدداً أكبر من العاملين والعاملات (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢).

ومن العوامل الأخرى التي تلعب دوراً في التحاق الإناث بمهنة التعليم كما أوردتها أبو طوق (١٩٩٥)، عن دراسة عدس حول دوافع الالتحاق بمهنة التعليم، إذ أبرزت الدراسة أن المجتمع يشجع الفتاة على العمل في سلك التعليم على غيره من المهن الأخرى، وذلك لقلّة الاختلاط بالجنس الآخر في هذا الميدان، وأن الحياة في مجتمعنا تفرض بعض القيود على اتصال الفتاة بالآخرين. لذا، تقبل الإناث على مهنة التعليم حباً فيما تيسره لهن من مجالات الاختلاط والاحتكاك بالآخرين، بالإضافة إلى أن الإناث يعتبرن هذه المهنة تفسح لهن المجال لغرس أفكارهن في النشء، وهذا يتفق مع اعتبارهن المهنة ميداناً جيداً للإصلاح الاجتماعي، ولأن مهنة التعليم تساعد الإناث المتزوجات والأمهات على تفهم مشكلات أبنائهن والعمل على حلها، فهن يتعاملن مع طلاب يتفاوتون في مستوياتهم الاجتماعية، وهن معرضات لمواجهة، وحل مشكلات طلابية عديدة، وبالتالي يكتسبن خبرة في ذلك.

تنامي أعداد المعلمات في وزارة التربية والتعليم في الأردن:

وبخصوص مسيرة التعليم في الأردن انطلق دور المرأة الأردنية بشق طريق العلم، وبالتدرج في سلم التعليم ونيل الشهادات التي تؤهلها لتثقيف المرأة وتوعيتها بأهمية التعليم، ومع تأسيس إمارة شرق الأردن، تم تأسيس أول مدرسة للإناث في عمان (مدرسة إناث عمان)، حيث تم الاستعانة بمعلمات من سوريا ولبنان وفلسطين، وكانت أول مديرة تعين لإدارتها (بديعة جبور)، يساعدها سبع معلمات، وبعد عام من إنشاء هذه المدرسة، وصلت إليها أول معلمة أردنية تحمل شهادة دار معلمات للتدريس فيها

(السيدة زينب أبو غنيمه)، وهنا بدأت المرأة الأردنية تأخذ دورها في مجال التعليم، واستمرت مسيرة التعليم في الأردن تخطو خطوات واسعة بفضل جهود الرواد الأوائل ، وخطط الحكومة وسياستها في توفير التعليم للمرأة الأردنية (البوريني والهندي، ١٩٩٤).

وتأسيساً على ذلك فقد أولى الأردن ممثلاً بوزارة التربية والتعليم، ومنذ تأسيس المملكة عام ١٩٥٠ اهتماماً بالغاً بمهنة التعليم، وتوافر الكوادر البشرية المناسبة لها، وقد كان التركيز في فترة الخمسينات منصباً على توافر أكبر عدد من المعلمين والمعلمات، وبذلك سيطر الجانب الكمي في التعليم إلى حد ما على الجانب النوعي، وقد اقتضى هذا الأمر أن تعين وزارة المعارف في ملاكها في ذلك الوقت معلمين ومعلمات لم يكن لهم في السابق خبرة مسلكية، وهم من خريجي المدارس الثانوية (عبد الله، ٢٠٠٤).

وبالنسبة لعدد المعلمات، فقد تطور عددهن من (١٤٠٣) معلمات عام ١٩٥٢/ ١٩٥٣، أي بنسبة ٣١,٥٨% من مجموع المعلمين والمعلمات، إلى (٣١٥٦١) معلمة عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣، بنسبة قدرها ٦٠,٧٥% من مجموع المعلمين والمعلمات (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢).

وازداد عدد المعلمات لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، حيث بلغ (٣٤١٦٥) معلمة، مقابل (٢٤٧٢١) معلماً لنفس العام، في حين بلغ عدد المعلمات على حساب التعليم الإضافي (٣٨٥٣) معلمة، مقابل (٢٢٨١) معلماً، مما يدل على أن عدد المعلمات يفوق عدد المعلمين لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بما في ذلك المعلمات المعينات على حساب التعليم الإضافي، ولعل السبب يعود إلى زيادة رغبة الإناث في ممارسة مهنة التعليم مقارنة بالذكور (موقع وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦).

وفي إطار رسالة التربية والتعليم في الأردن المرتبطة بتقديم الخدمات التعليمية، وإعداد المواطن الصالح ، هذه الرسالة التي جعلت من وزارة التربية والتعليم أكبر جهاز حكومي يستقطب العمل فيه، خاصة النساء اللواتي يقبلن على مهنة التعليم لاحترام المجتمع لهذه المهنة ورسالتها النبيلة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠).

واقع المعلمات المهني والثقافي والاجتماعي:

تخضع مهنة التعليم إلى درجة عالية من التدقيق وسيطرة المجتمع، وتباین كثيراً مستوى الثقة التي يمدحها المجتمع للمعلمين في مجال عملهم، وإن هذه الثقة تزداد وتنقص وفقاً للتغيرات السياسية، والاجتماعية التي تؤدي إلى ظهور موجات من الإصلاح التربوي.

الواقع المهني:

بينت كثير من الدراسات كما أشارت أبو طوق (١٩٩٥)، أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في الأجور بين المهن المختلفة، وقد ساهم هذا الأمر في حدوث اختلال بالتوازن بين النظام التعليمي وسوق العمل، وبالتالي انعكس الأمر على مخرجات النظام التعليمي سلباً، فالرواتب المرتفعة التي تعطى لأصحاب المهن الأخرى، كالطب والهندسة، وغيرها جعلت الطلاب يتوجهون لدراسة هذه التخصصات دون اعتبار لميولهم، واقتصار مهنة التعليم على الطلبة الذين لم يجدوا أمامهم خياراً آخر غير التربية والتعليم، مما أدى إلى تدهور مكانة المعلم في المجتمع، وضعف دوره في العملية التعليمية، وقد ترتب على قلة الراتب ازدياد أعداد الطلبات المقدمة من المعلمين والمعلمات ملء الشواغر في البلاد العربية المجاورة، وذلك لعدم تناسب سلم الرواتب مع تكاليف الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى اتجاه العديد من المعلمين والمعلمات إلى تأمين دخل إضافي، وذلك عن طريق الدروس الخصوصية، مما يؤدي إلى التقليل من فعالية أداء المعلمين والمعلمات، لينعكس سلباً على درجات الطلبة، وذلك لدفعهم إلى أخذ الدروس الخصوصية أثناء العطل المدرسية.

وبالنسبة لحق المعلمات في توظيف تكنولوجيا التعليم، أشار العنزي (٢٠٠٥)، في دراسته إلى عزوف المعلمات حول توظيفها، رغم الأهمية الكبرى لها، وقد تبين خلال الملاحظة، والمتابعة أن أسباب عزوف المعلمات عن توظيف تكنولوجيا التعليم تكمن في عدم توافر الأجهزة، والوسائل التعليمية في العديد من المدارس، وأن الكثير من المباني المدرسية مصممة بطريقة غير ملائمة، بحيث تحول دون الحفاظ على الأجهزة، والوسائل التعليمية المختلفة، وقد ثبت أن ثقل العبء على المعلمات يؤدي لعدم تفرغهن للإبداع، بالإضافة إلى قلة تدريب المعلمات على الوسائل التعليمية الالكترونية، كالإنترنت والبرمجيات الالكترونية .

وقد أثبتت بعض الدراسات في رسالة المعلم (٢٠٠١)، أن العاملين في الميدان التربوي من معلمين، ومعلمات لا ينظرون إلى التطوير الجديد في ضوء آثاره ونتائجه، وإمّا في ضوء تصورهم لأوضاعهم المهنية الجديدة بعد التطوير، فإذا أحسوا أن التطوير يخرجهم عن الطريقة التي ألفوها، واطمأنوا إليها، فإنهم يقاومون تنفيذها، وإذا فرض عليهم نفذوه كارهين.

وتأكيداً على ذلك، فإن أغلب المعلمات ينقصهن الإخلاص في العمل، وحسن الانتماء إليه، لأنهن مشغولات بالبحث عن السبل التي ترفع من مستواههن المادي، بما يكفل لهن الحياة الكريمة، وحيث أن الكفايات التربوية تتجمع في المدن الكبيرة، فإن المناطق النائية يعوزها مثل هذه الكفايات، ويشير واقع المعلمات المهني إلى أن أعداداً كبيرة من المعلمات غير مؤهلات للمشاركة في تخطيط المناهج، واختيار ما هو مناسب للطلبة (أبو صايم، ١٩٩٧).

الواقع الثقافي والاجتماعي:

أشار(البوريني والهندي، ١٩٩٤)، إلى بعض اللقاءات مع عدد من الرائدات في مجال العمل غياب المرأة عامة والمعلمات خاصة عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، والإسهام في الحياة الثقافية المجتمعية، بالإضافة إلى تحمل المعلمات أعباء الأسرة، كل ذلك أثر سلباً على نشاطات المعلمات في الحياة الاجتماعية، وقد عزا البعض سبب تدني مشاركة المعلمات في النشاطات الاجتماعية، إلى التربية في الأسرة. فالكثير من الآباء لا يغرسون الثقة في نفوس بناتهم منذ الصغر، بالإضافة إلى أن هناك ضعفاً في مشاركة المعلمات في الجمعيات والنوادي والاتحادات، ويكمن هذا الضعف في عدم وعي المرأة بحقوقها، لذلك اقترح البعض بناء الفكر الديمقراطي المساوي بين الرجل والمرأة من خلال ورش تأهيل للطفولة من سن ثلاث- خمس سنوات حيث تتكون ذاكرة الطفل، فتنطبع العادات، والتقاليد، والأفكار فيها.

كما وأشارت (أبو صايمة، ١٩٩٧)، إلى عدم مشاركة المعلمات النقابية لعدم وجود نقابة لمهنة التعليم لحماية مصالحهن، وتدني رواتب المعلمات بحيث لا يفي باحتياجات الأسرة وميزانيتها، بالإضافة إلى تدني مستوى مهارات المعلمات في المجالات الاجتماعية والثقافية، مما يؤدي إلى ضعف وعيهن بحقوقهن، وبالتالي ضعف ممارستن لتلك الحقوق.

ثانياً: الدراسات السابقة:

في سياق تعرض الباحثة لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع (درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة لحقوقهن) وجدت أنه لا يوجد دراسات سابقة، قد تناولت هذا الموضوع رغم أهميته، حيث كانت خلاصة الدراسات السابقة التي اطلعت عليها الباحثة والتي تبحث في الحقوق، قد انحصرت في الحقوق الأساسية، والقانونية للمرأة، وحقوقها وواجباتها في الإسلام، أما عن الدراسات التي تناولت موضوع المعلمات، فقد انحصرت في البحث عن مشاركة المعلمات في اتخاذ القرارات، وأوضاع المعلمات، وديمقراطية التعليم في الأردن، ودور المعلمات في العملية التعليمية، وعلى الرغم من عدم ارتباط الدراسة الحالية بهذه الدراسات ارتباطاً مباشراً، إلا أنها تعتبر مكملة وامتداداً لها. وتنقسم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية :

الدراسات العربية:

أجرت أبو طوق (١٩٩٥) دراسة هدفت إلى التعرف على أوضاع المرأة العاملة في ميدان التعليم العام، وقد شملت عينة الدراسة (٢٢٠) معلمة من مدارس وزارة التربية والتعليم في مدينة عمان، إذ تم تطوير إستبانة لتحقيق هدف الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة الترابطية بين كل من الأوضاع الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وبين درجة الأداء الوظيفي علاقة ضعيفة جداً، كما وأن العلاقة بين كل من عدد سنوات الخبرة والحالة الاجتماعية للمعلمة، وبين درجة الأداء الوظيفي علاقة ترابطية قوية لصالح من خبرتها طويلة، ولغير المتزوجة.

وأجرت محمد (١٩٩٦) دراسة هدفت إلى تحديد درجة الرضا الوظيفي للمرأة العاملة في مدارس الثانوية الحكومية في إربد، وتكونت عينة الدراسة من (٣٣٣) امرأة عاملة، ولتحقيق هدف الدراسة، تم تطوير إستبانة لقياس الرضا الوظيفي، وأظهرت النتائج أن درجة رضا العاملات في المدارس الثانوية في محافظة إربد متوسطة بشكل عام، حيث كان لمجال العلاقات مع الزميلات، ومجال المكانة الاجتماعية، وتقدير المجتمع إسهام عالٍ في درجة الرضا، كما وكان الرضا أقل من الوسط في مجالات القوانين، والأنظمة، والراتب، وفرص الترقية.

وأجرت الفريجات (٢٠٠١) دراسة هدفت إلى معرفة تصورات معلمات المدارس الثانوية لديمقراطية التعليم في محافظة عجلون، وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٠٦) معلمات، ولتحقيق أغراض الدراسة، تم استخدام إستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أن تصورات معلمات المدارس الثانوية في محافظة عجلون لمعاني ديمقراطية التعليم كانت إيجابية، وبدرجة عالية جداً على جميع فقرات الدراسة ومجالاتها بصورة عامة، كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق بين تصورات المعلمات لمجالات الدراسة، تعزى للتخصص والمؤهل العلمي والخبرة والحالة الاجتماعية.

وأجرت الخزعلي (٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى معرفة مستوى مشاركة المعلمين والمعلمات في عملية اتخاذ القرارات في المدارس الثانوية التابعة لمديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق، وشملت عينة الدراسة (٢٠٠) معلم ومعلمة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام إستبانة، مكونة من ٣٨ فقرة موزعة على مجالات الدراسة، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى مشاركة المعلمين والمعلمات في عملية اتخاذ القرارات، تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح من يحملون مؤهلاً أعلى من بكالوريوس، كما وأظهرت النتائج أن مستوى مشاركة المعلمين والمعلمات في عملية اتخاذ القرارات في المدارس الثانوية التابعة لمديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق كانت متوسطة بشكل عام.

وأجرت القحطاني (٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى معرفة المرأة العاملة في المملكة العربية السعودية لحقوقها، وشملت عينة الدراسة ٢٠٠ امرأة سعودية عاملة في قطاع التعليم، وتم استخدام إستبانة كأداة لهذه الدراسة، وأشارت أبرز النتائج إلى جهل المرأة بحقوقها، وبالتالي جاءت ممارستها لحقوقها الثقافية والاجتماعية والمهنية والسياسية ضعيفة.

وأجرى العنزي (٢٠٠٥) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة استخدام معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية للتقنيات التعليمية والصعوبات التي يواجهونها في محافظة حفر الباطن بالسعودية، وقد شملت عينة الدراسة (٣٨٢) معلماً ومعلمة، وتم استخدام إستبانة كأداة للدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة استخدام معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية للتقنيات التعليمية كانت ضعيفة.

وأجرت منصور (٢٠٠٥) من السعودية دراسة هدفت إلى تحليل واقع العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة العاملة في سوق العمل، وشملت العينة مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتم استخدام طريقة تحليل المضمون كأداة لهذه الدراسة، ومن أبرز النتائج أن هناك عدم متابعة للتنفيذ الفعلي لما ورد في أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وعدم تقبل البيئة الاجتماعية لعمل المرأة، مما أدى إلى ضعف مشاركة المرأة في الأنظمة الحالية الخاصة بعمل المرأة، وضعف ممارستها لحقوقها.

وأجرت بامر (٢٠٠٥) من اليمن دراسة هدفت إلى تحليل دور عمل المرأة في نيلها لحقوقها الاجتماعية والثقافية والمهنية، وشملت عينة الدراسة ٣٠٠ امرأة من العاملات في وظائف حكومية وخاصة، و٢٠٠ امرأة من غير العاملات، وتم استخدام إستبانة كأداة للدراسة، وأشارت أبرز النتائج إلى أن ممارسة النساء العاملات لحقوقهن المهنية كانت عالية، وممارستن لحقوقهن الثقافية والاجتماعية كانت ضعيفة.

وأجرت الشامي (٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى المعرفة القانونية لدى العاملات في مراكز الوزارات في نظام الخدمة المدنية في الأردن، وشملت عينة الدراسة ٥٠٢ امرأة عاملة، ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام إستبانة، وجاءت أبرز النتائج بتفاوت المعرفة القانونية بالحقوق لدى العاملات في الوزارات الحكومية باختلاف المجالات، فكانت درجة معرفة العاملات في الإجازات والتعيين والعلاوات والعقوبة وإنهاء الخدمة مرتفعة، أما درجة معرفة العاملات في الأمور المتعلقة بالبعثات والدورات كانت منخفضة.

وأجرت الغزالي (٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة فهم وممارسة مفهوم الحداثة في العملية التعليمية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في محافظة عمان، وقد شملت عينة الدراسة (٤٥٠) معلماً ومعلمة، وتم استخدام إستبانة لتحقيق غرض الدراسة، ومن أبرز النتائج أن درجة فهم معلمي المرحلة

الثانوية في محافظة عمان لمفهوم الحداثة في العملية التعليمية كانت متوسطة، وهناك فروق في درجة فهم وممارسة مفهوم الحداثة في العملية التعليمية لدى معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في محافظة عمان، تعزى لمتغير الخبرة لصالح من خبرته طويلة.

٢ - الدراسات الأجنبية:

أجرى هارس (Hares, ١٩٩٥) دراسة في أمريكا، هدفت إلى معرفة آراء المعلمات حول مهنة التعليم، وشملت عينة الدراسة ١٠١١ معلمة، وتم استخدام إستبانة لهذا الغرض، وأظهرت أبرز النتائج، شعور المعلمات بقدر من الرضا والقناعة الشخصية بممارسة مهنة التعليم، كما وأشارت النتائج إلى وجود فروق في إقبالهن على ممارسة مهنة التعليم، تعزى للحالة الاجتماعية لصالح غير المتزوجات.

وأجرت هارولد (Harold, ١٩٩٦) دراسة في شرق آسيا، هدفت إلى معرفة أثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المعلم، وعلى فاعليته المهنية، وشملت عينة الدراسة ٧٠٠ معلماً من معلمي المدارس المحلية والخاصة، وتم تطوير إستبانة لتحقيق هدف الدراسة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن درجة حصول المعلمات على حقوقهن كانت متوسطة، إذ بلغت ٦٧ %، مقابل المعلمين ٧٤ %.

وأجرى إندابوا (Indabawa, ١٩٩٩) دراسة في نيجيريا، هدفت إلى معرفة مدى العدالة في وصول التعليم الغربي للمرأة العاملة في منطقتي كانو وأويو، وشملت العينة أربع مؤسسات تعليمية للإناث، وأربعة مراكز لتعليم النساء في نيجيريا، وتم استخدام أداتين لتحقيق هدف الدراسة (المقابلة والإستبانة) تم تطبيقهما على العينة الممثلة، وأظهرت أبرز النتائج أنه بالرغم من تزايد الفرص التعليمية للمرأة، إلا أنها لم تكن عادلة مقابل الفرص المتاحة للذكور، وأشارت النتائج إلى وجود فروق في إقبال النساء العاملات على التعليم، تعزى للحالة الاجتماعية لصالح النساء غير المتزوجات.

وأجرى بارثولومي وآخرون (Bartholomy, and other, ٢٠٠١) دراسة في استراليا، هدفت إلى التعرف على مدى استطاعة المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية الشاملة لبناء برامج شاملة، وشملت العينة أربع مدارس ثانوية، واستمرت دراسة تلك المدارس مدة سنتين، تم فيها استخدام طرق متعددة لجمع المعلومات، وتم تطوير إستبانة لهذا الغرض، وأفادت أبرز النتائج بوجود ضعف عند المعلمين والمعلمات في تبني ثقافة مدرسية تحتوي على التجديد، وفي استخدام المعلومات من أجل اتخاذ قرار.

وأجرى مركز دراسات الإسلام والديمقراطية (Freedom House, ٢٠٠٥) دراسة هدفت إلى التعرف على حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدى ممارستها لتلك الحقوق، وشملت عينة الدراسة

سبع عشرة دولة عربية، منها: (الجزائر والمغرب والسعودية والإمارات واليمن والأردن وسوريا وقطر وتونس ...)، واستمرت الدراسة عشرين شهراً من قبل فريق من المتخصصين والمتخصصات وخبراء محللين في مجال حقوق المرأة، وقام المركز بتوزيع إستبانه على العينة الممثلة، كأداة للدراسة، وأظهرت أبرز النتائج تحسن في معدلات تعليم المرأة ، وتزايد فرص التوظيف، كما وأظهرت عدم تمتع المرأة بحقوقها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي جاءت درجة ممارستها لتلك الحقوق ضعيفة، رغم أن ست عشرة دولة من بين الدول السبع عشرة تقر مفهوم المساواة في الحقوق ضمن دساتيرها، إلا أنها غير مفعلة. وأجرى امبريج (Empirische, ٢٠٠٥) دراسة في أوروبا هدفت إلى تقييم عمل المرأة العاملة في أوروبا، ومعرفة حقوقها مقارنة بحقوق الرجل في العمل، حيث تم اختيار عينة الدراسة من البلدان التالية: (فرنسا، الدنمارك، إيطاليا، ألمانيا، إيرلندا، بلجيكا، غرب أوروبا) وتم أخذ المعلومات والملاحظات عن طريق التنسيق بين المراكز والوحدات على أن يكون الالتقاء في مركز أو وحدة معينة، وبلغ عدد هذه الوحدات ٥٤٤٧ وحدة، حيث شملت عينة الدراسة جميع النساء العاملات اللواتي أعمارهن خمس عشرة سنة فما فوق، ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام إستبانه، وأظهرت أبرز النتائج أن درجة معرفة المرأة الأوروبية لحقوقها في العمل كانت متوسطة، بالإضافة إلى أن الرجل يتمتع بحقوقه المهنية وبامتيازات أكثر من المرأة في العمل.

وهناك دراسات وتقارير وأبحاث حول المؤتمرات التي تقام في أوروبا والتوصيات التي تطالب بها، كالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ثيينا ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥، ودراسات للاتفاقية الخاصة بحقوق المرأة سيدوا (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) ، ودارت العديد من الدراسات حول التحفظات، وربطها بالمرأة من حيث دورها في الإجحاف بحقها، بالإضافة إلى برامج التوعية بحقوق الإنسان في الدول الإسلامية، ودول العالم الثالث تهدف إلى تمكين النساء من الحصول على حقوقهن ضمن مجتمعاتهن المختلفة وعاداتهن وقيمهن (World Report, ١٩٩٩).

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

من خلال استعراض الباحثة للدراسات السابقة التي استطاعت التوصل إليها وجدت ما يلي:
قلة الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي تبحث في حقوق المعلمات، ووجدت الباحثة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة أن غالبية الدراسات اختصت بالمرأة العاملة عامة، والمرأة العاملة في ميدان التعليم خاصة، في حين اختص البعض الآخر بمعلمات المرحلة الثانوية العامة، كدراسة (محمد، ١٩٩٦)،

و(الفريحات، ٢٠٠١)، و(بارثلومي، ٢٠٠١)، و(الخرزعلي، ٢٠٠٤)، و(العنزي، ٢٠٠٥)، و(الغزالي، ٢٠٠٦)، حيث استخدمت غالبية الدراسات الإستبانة كأداة للدراسة، باستثناء دراسة (منصور، ٢٠٠٥) التي استخدمت طريقة تحليل المضمون، ودراسة (اندباوا، ١٩٩٩) التي استخدمت المقابلة، بالإضافة إلى الإستبانة، حيث اتفقت غالبية نتائج الدراسات المحلية والعربية والأجنبية، مع نتيجة الدراسة الحالية بأن هناك ضعفاً في ممارسة المرأة لحقوقها، وهذا ما بينته نتائج الدراسات السابقة، كدراسة: (القحطاني، ٢٠٠٤)، و(منصور، ٢٠٠٥)، و(بامر، ٢٠٠٥)، و(بارثلومي، ٢٠٠١).

وعلى الرغم من هذا التوجه والاتفاق إلا أن بعض الدراسات أوردت نتائج مغايرة، كدراسة (الفريحات، ٢٠٠١)، و(الخرزعلي، ٢٠٠٤)، و(الغزالي، ٢٠٠٦)، و(هارس، ١٩٩٥) و(امبريج، ٢٠٠٥)، ولعل سبب هذا الاختلاف قد يعود إلى اختلاف آلية ومنهجية تلك الدراسات.

فمن وجهة نظر منهجية تم التركيز في بعض الدراسات على المرأة العاملة في الوزارات والمؤسسات العامة لمعرفة درجة ممارستها لحقوقها، وفي دراسات أخرى تم الاعتماد على كل من المعلمين والمعلمات منفصلين، لمعرفة درجة ممارستهم لحقوقهم وبالتالي إجراء المقارنة بينهم، بالإضافة إلى اعتماد بعض الدراسات على معلمات القطاع التعليمي العام والخاص معاً.

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية، والحاجة إليها لاستكمال الجهود البحثية المتواضعة التي تمت على هذا الصعيد، إذ اقتصر على معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن، لا سيما وأن هناك اتجاهاً من قبل المشرعين الأردنيين عامة، ومن قبل وزارة التربية والتعليم خاصة يهدف إلى تفعيل تطبيق الحقوق وممارستها، وتوعية المرأة عامة، والمعلمة خاصة في المجتمع الأردني بحقوقها، وقد قدمت عدة مشاريع وتوصيات بذلك، كما سبق ذكره في الإطار النظري.

وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في الإطار النظري، وفي تصميم أداة الدراسة، وكذلك في منهجية البحث، وجاءت هذه الدراسة مكتملة للدراسات السابقة في رفق وتعميق دراسة درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل الإجراءات التي قامت بها الباحثة في تصميم، وتنفيذ الدراسة من حيث منهج الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة، وعينتها، وأداة الدراسة، صدقها وثباتها، بالإضافة إلى إجراءات الدراسة ومتغيراتها ، والمعالجة الإحصائية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، والبالغ عددهن (٧١٠٤) معلمات، والجدول (١) يبين ذلك.

الجدول (١)

توزع أفراد مجتمع الدراسة من المعلمات حسب مديريات التربية في الأردن

مديريات التربية في الوسط	عدد المعلمات	مديريات التربية في الشمال	عدد المعلمات	مديريات التربية في الجنوب	عدد المعلمات
عمان الأولى	٤٦٨	إربد الأولى	٦٤٤	المزار - ج	٩٦
عمان الثانية	٣٨٦	إربد الثانية	٢٩٠	القصر	٧١
عمان الثالثة	٣٧٨	إربد الثالثة	٩٧	الأغوار - ج	٦٢
عمان الرابعة	٤٠٧	الكورة	١٨٧	الطفيلة	١٧٦
البادية الوسطى	١٩٨	بني كنانة	١٧٩	معان	٢٧٤
مأدبا	١٥٨	الأغوار - ش	١٥٤	البتراء	٧٣
ذيبان	٥٠	الرمثا	١٤٢	الشوبك	٩
الزرقاء الأولى	٣١٩	جرش	٢٥٧	العقبة	١٤٨

		٢٧٧	عجلون	١٢٩	الزرقاء الثانية
		٢٢٩	المفرق	٢٧٤	الرصيفة
		١١٠	البادية - ش - ش	٢٦٣	السلط
		١٤٦	البادية - ش - غ	٥٢	دير علا
		١٩٨	الكرك	٦٤	الشونة - ج
				١٣٩	عين الباشا
	٧١٠٤	مجموع عدد معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن			

عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اختارت الباحثة عينة طبقية عشوائية من ست مديريات تربية، موزعة على محافظات الشمال والوسط والجنوب في الأردن، وبلغ عدد أفراد العينة (٣٧٠) معلمة، بنسبة ٥% تقريباً من مجتمع الدراسة البالغ (٧١٠٤) معلمات، والجدول (٢) يبين ذلك.

الجدول (٢)

توزع أفراد عينة الدراسة من المعلمات في مديريات التربية والتعليم في الأردن

محافظة	مديرية تربية	أسماء المدارس	أفراد العينة
عمان الأولى	عمان الأولى	عين جالوت الثانوية	٦٢
		الحسين الثانوية	
		سمير الرفاعي الثانوية	
		الأميرة عالية الثانوية	
		زين الشرف الثانوية	
عمان الرابعة	عمان الرابعة	نايفة الثانوية الشاملة	٣١
		أروى بنت عبد المطلب	
		ذات النطاقين الثانوية	

٥٧	السلط الثانوية	السلط	الشمال
	البلقاء الثانوية الشاملة		
	رقية الثانوية الشاملة		
١٢٠	نهاوند الثانوية الشاملة	إربد الأولى	الشمال
	عائشة بنت أبي بكر		
	نور الحسين الثانوية		
	فاطمة الزهراء الثانوية		
	طبرية الثانوية الشاملة		
٥٥	العقبة الثانوية الشاملة	العقبة	الشمال
	ذات الصواري الثانوية		
	رحمة الثانوية		
٤٥	معان الثانوية الشاملة	معان	الشمال
	معان المهنية الثانوية		
٣٧٠	مجموع أفراد العينة		

أداة الدراسة:

- تم بناء استبانته للكشف عن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية من خلال:
- مراجعة الأدبيات التربوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كدراسة أبو طوق (١٩٩٥)، ودراسة الفريجات (٢٠٠١)، ودراسة الخزعلي (٢٠٠٤)، ودراسة الشامي (٢٠٠٦).
 - الإطلاع على عدد من المقاييس والطرائق التي استخدمت في الدراسات السابقة ذات العلاقة، كدراسة أبو طوق (١٩٩٥)، ودراسة الغزالي (٢٠٠٦)، بالإضافة إلى رسالة المعلم (٢٠٠٦).
 - أجرت الباحثة عدد من اللقاءات، والحوارات الهادفة، مع عدد من معلمات المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى عدد من التربويين في وزارة التربية والتعليم.
 - تكونت أداة الدراسة من ثلاثة مجالات، وهي مجال الحقوق المهنية، وعدد فقراته خمس عشرة فقرة،

ومجال الحقوق الثقافية، وعدد فقراته خمس عشرة فقرة، ومجال الحقوق الاجتماعية، وعدد فقراته خمس عشرة فقرة لقياس درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية.

- تم اعتماد الحقوق المهنية بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ورسالة المعلم (٢٠٠٢)، أما بالنسبة لمجالي الحقوق الثقافية والاجتماعية، فقد تم اعتمادهما بعد الاطلاع على توصيات منظمة العمل الدولية، واليونسكو حول ظروف عمل المعلمين، بالإضافة إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

صدق الأداة:

تم التأكد من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص ، لإبداء الرأي في كل مجال من المجالات التي وضعت الأداة لقياسها، وإبداء الرأي كذلك في فقرات كل مجال، من حيث ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة، ووضوحها، وسلامة الصياغة اللغوية، وبعد دراسة آراء المحكمين وملاحظاتهم، تبين ما يلي:

- إجماع غالبية المحكمين على صدق المجالات من حيث ملاءمتها لمجالات الدراسة، وسلامة صياغتها اللغوية ووضوحها.

- إيراد بعض الملحوظات حول الفقرات، بتحديدتها، وإعادة صياغتها، وحذف بعض الفقرات لعدم وضوحها، وإضافة فقرات أخرى.

- تم اعتماد ٨٠% من آراء المحكمين، حيث أجرت الباحثة التعديلات في ضوء اقتراحات لجنة المحكمين ، وملحوظاتهم، من حيث تعديل وحذف وإضافة بعض الفقرات، حيث تم حذف ثلاث فقرات، وإضافة ثلاث أخرى، وبذلك بقيت الأداة في صورتها النهائية (٤٥) فقرة، كما هو مبين في ملحق (٣).

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test- re test)، حيث قامت الباحثة بتوزيع الأداة على (٣٠) معلمة من خارج عينة الدراسة، وإعادة تطبيقها عليهن بعد مضي أسبوعين، وبعد ذلك تم احتساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وبلغت قيمة معامل الارتباط الكلي لأداة الدراسة (٠,٩٣)، والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣)

قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

الرقم	المجالات	معامل الثبات
١	الحقوق المهنية	٠,٩٠
٢	الحقوق الثقافية	٠,٩٥
٣	الحقوق الاجتماعية	٠,٨٥
معامل الثبات الكلي		٠,٩٣

وقد تم احتساب الاتساق الداخلي للفقرات باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha)، وكما هو موضح في الجدول (٤).

الجدول (٤)

قيم معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

الرقم	المجالات	معامل الاتساق الداخلي
١	الحقوق المهنية	٠,٨٨
٢	الحقوق الثقافية	٠,٩٢
٣	الحقوق الاجتماعية	٠,٩٩

وهكذا عدت معاملات الثبات، بالإضافة إلى معاملات الاتساق الداخلي كافية لأغراض الدراسة الحالية.

إجراءات الدراسة:

بعد أن تم بناء أداة الدراسة، وتحديد عينتها، قامت الباحثة بما يلي:

- حصلت الباحثة على كتاب رسمي صادر من الجامعة، لمخاطبة الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، من أجل تسهيل المهمة في توزيع الأداة على أفراد عينة الدراسة، كما هو مبين في ملحق (٤)، وتم مخاطبة مديريات التربية المعنية من قبل وزارة التربية والتعليم، كما هو مبين في ملحق (٥).

- حصلت الباحثة على كتب رسمية صادرة من مديريات التربية المعنية لمخاطبة مديريات المدارس الثانوية من أجل تسهيل المهمة، كما هو مبين في الملحق (٦،٧،٨،٩،١٠).

- اختيرت عينة الدراسة وفقاً لإجراءات العينة الطبقية العشوائية.

- تم توزيع أداة الدراسة على معلمات المدارس الثانوية العامة في الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٦/٢٠٠٧، حيث طلب من أفراد العينة وضع إشارة (×) أمام كل فقرة تعبر عن وجهة نظرهن في درجة ممارسة حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية.

- بلغ عدد الاستبانات القابلة للتحليل (٣٦٩) استبانة من أصل (٣٧٠) استبانة، وتم شطب استبانة واحدة نظراً لعدم استكمالها.

- جرى تصميم الاستبانة وفقاً لسلم (Likert) الخماسي، لتقدير درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، وقد أعطي وزناً للاستجابات كالتالي: بدرجة كبيرة جداً، وتمثلها رقمياً درجة (٥) وبدرجة كبيرة، وتمثلها رقمياً درجة (٤) وبدرجة متوسطة، وتمثلها رقمياً درجة (٣) وبدرجة قليلة، وتمثلها رقمياً درجة (٢) وبدرجة قليلة جداً، وتمثلها رقمياً درجة (١).

- تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وتحليلها حسب الطرق الإحصائية المناسبة

- كما تم تقسيم درجة ممارسة الحقوق إلى منخفضة، ومتوسطة، وعالية، فكانت المستويات الثلاثة على النحو التالي: الدرجة المنخفضة (من ١ - أقل ٢,٦٠)، الدرجة المتوسطة (من ٢,٦٠ - أقل ٣,٤٠)، والدرجة العالية (من ٣,٤٠ - ٥)، وبالاعتماد على فئات الأداة، وعددها أربع فئات كالتالي: (من ١ - ١,٩٩) و(من ٢ - ٢,٩٩) و(من ٣ - ٣,٩٩) و (من ٤ - ٥)، وذلك بتقسيم عدد الفئات على عدد البدائل الخمسة التي تمثل (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً)، وبالعملية الحسابية، بقسمة ٤ فئات على ٥ بدائل يكون المستوى: ٠,٨٠، ويمكن تقسيم المستويات كالتالي :

$$٠ = (٠,٨٠ + ٠,٨٠) + ٣,٤٠, ٣,٤٠ = (٠,٨٠) + ٢,٦٠, ٢,٦٠ = (٠,٨٠ + ٠,٨٠) + ١$$

المعالجة الإحصائية:

استخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية ذات الصلة بالتساؤلات الرئيسة للدراسة، وهي:

١- للإجابة عن السؤال الأول: تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

٢- للإجابة عن السؤال الثاني: تم استخدام اختبار ت (t-test) لمتغير الحالة الاجتماعية، وتم استخدام تحليل

التباين الأحادي (ANOVA) لمتغيري المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وتم استخدام اختبار شافيه

(Scheffe) لمعرفة الفروق البعدية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، وتم عرض النتائج حسب أسئلة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل مجال من مجالات الدراسة، والجدول (٥) يبين ذلك.

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الممارسة لمجالات حقوق المعلمات المهنية والثقافية والاجتماعية، مرتبة تنازلياً.

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
الحقوق المهنية	٢,٦١	٠,٦٤	١	متوسطة
الحقوق الثقافية	٢,٣٤	٠,٧٩	٢	منخفضة
الحقوق الاجتماعية	٢,٢٨	٠,٧٨	٣	منخفضة
الدرجة الكلية للأداة	٢,٤١	٠,٦٥		منخفضة

يتضح من الجدول (٥) أن المتوسط الحسابي، لدرجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية بلغ (٢,٤١)، وانحراف معياري (٠,٦٥)؛ مما يشير إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية - على المجالات ككل- كانت منخفضة، وفقاً للمعيار الذي استخدمته الباحثة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة، حيث حاز مجال الحقوق المهنية على أعلى متوسط حسابي (٢,٦١)، وانحراف معياري (٠,٦٤)، وبدرجة ممارسة متوسطة، وحاز مجال الحقوق الثقافية على متوسط حسابي (٢,٣٤) ،

وبانحراف معياري (٠,٧٩)، وبدرجة ممارسة منخفضة، وحاز مجال الحقوق الاجتماعية على متوسط حسابي (٢,٢٨) وبانحراف معياري (٠,٧٨)، وبدرجة ممارسة منخفضة. كما قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل مجال من مجالات الدراسة على النحو التالي:

١- مجال الحقوق المهنية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل فقرة من فقرات هذا المجال، والجدول (٦) يبين ذلك.

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة ممارسة المعلمات، لمجال حقوقهن المهنية على كل فقرة من فقرات هذا المجال، مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
١٣	أعامل باحترام عند مناقشة أدائي للدروس.	٣,٩٢	١,٠٦	١	عالية
١	ألتحق بدورات المناهج والكتب المدرسية الجديدة.	٣,٥٦	١,١٧	٢	عالية
٣	ألتحق بدورات التعليم المحو سب.	٣,٤٣	١,٢٨	٣	عالية
١٠	أطلع على التقرير السنوي الذي يكتبه المشرف التربوي عن أدائي التدريسي.	٣,٣٨	١,٤٤	٤	متوسطة
٤	ألتحق بدورات محلية تتعلق بمهنتي.	٣,١٩	١,٣٩	٥	متوسطة
١٢	أقترح تعديلات على جدول الدروس الأسبوعي.	٢,٩٨	١,٢٧	٦	متوسطة
١٤	أعامل بعدالة عندما أتقدم لمنصب معين.	٢,٩٢	١,٣٠	٧	متوسطة

متوسطة	٨	١,٤٧	٢,٨٢	أمكن من التمتع بالإجازات العرضية بسهولة.	١٥
منخفضة	٩	١,٤١	٢,٣٦	أطلع على التقرير الشهري الذي تكتبه مديرة المدرسة عن أدائي التدريسي.	١١
منخفضة	١٠	١,٣٤	٢,٠٣	أشارك في تطوير الكتب الدراسية المقررة.	٧
منخفضة	١١	١,١٢	١,٨٥	ألتحق بدورات خارجية تتعلق بمهنتي.	٥
منخفضة	١٢	١,١٣	١,٧٢	أشارك في تأليف الكتب الدراسية المقررة.	٨
منخفضة	١٣	١,٠٦	١,٧٠	أشارك في الوفود التربوية التي تجري في إطار التبادل الثقافي.	٩
منخفضة	١٤	١,١٤	١,٦٩	أنتفع بخدمات صندوق إسكان الموظفين.	٦
منخفضة	١٥	١,٠٧	١,٦٠	أكمل دراستي العليا على نفقة الوزارة.	٢
متوسطة		٠,٦٤	٢,٦١	الدرجة الكلية للمجال	

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسط الحسابي، لدرجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية بلغ (٢,٦١)، وبانحراف معياري (٠,٦٤)؛ مما يشير إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لمجال حقوقهن المهنية كانت متوسطة ، وفقاً للمعيار الذي استخدمته الباحثة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال ما بين (٣,٩٢ - ١,٦٠)، حيث حازت الفقرة رقم (١٣)، و هي: " أعامل باحترام عند مناقشة أدائي للدروس" على أعلى متوسط (٣,٩٢)، وبانحراف معياري (١,٠٦)، وبدرجة ممارسة عالية، في حين حصلت الفقرة رقم (٢)، وهي " أكمل دراستي العليا على نفقة الوزارة" على أدنى متوسط (١,٦٠)، وبانحراف معياري (١,٠٧)، وبدرجة ممارسة منخفضة.

٢- مجال الحقوق الثقافية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل فقرة من فقرات هذا المجال، والجدول (٧) يبين ذلك.

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة ممارسة المعلمات، لمجال حقوقهن الثقافية على كل فقرة من فقرات هذا المجال، مرتبة تنازليا.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
٣٠	أتمكن من اقتناء الكتب والمجلات الهادفة.	٣,٤٥	١,٢١	١	عالية
٢٨	أنتفع بتطبيقات التقدم العلمي في مجال عملي وحياتي.	٢,٩٩	١,٢٦	٢	متوسطة
٢٦	أنتفع من المكتبات العامة بالإعارة.	٢,٩٦	١,٤١	٣	متوسطة
٢٧	أنتفع من المكتبات العامة بالتصوير.	٢,٦٨	١,٤١	٤	متوسطة
٢٥	أتمكن من كتابة مقالات ثقافية في مجلة المدرسة.	٢,٥٢	١,٤٩	٥	منخفضة
٢٩	أشارك في أنشطة إبداعية في المدرسة على مستوى الوزارة.	٢,٤٣	١,٢٨	٦	منخفضة
١٧	أشارك في الرحلات التثقيفية داخل الأردن.	٢,٤٢	١,٣٠	٧	منخفضة
٢٠	أشارك في الحملات التثقيفية.	٢,٣٨	١,٢٨	٨	منخفضة
١٩	أشارك في المعارض التثقيفية التي تخدم المجتمع المحلي.	٢,٣١	١,٢٢	٩	منخفضة
٢٤	أتمكن من مشاهدة المسرحيات الهادفة.	٢,١٨	١,١٨	١٠	منخفضة
٢١	أسهم في تنظيم المناظرات الثقافية.	٢,١٥	١,١٨	١١	منخفضة
١٦	أشارك في الندوات والمؤتمرات الثقافية التي تعقد على مستوى الوطن.	١,٩٠	١,١١	١٢	منخفضة
٢٢	أسهم في الكتابة في الصحف المحلية.	١,٧١	١,١٥	١٣	منخفضة

منخفضة	١٤	١,١٧	١,٧٠	أنتمي إلى جمعية ثقافية.	٢٣
منخفضة	١٥	٠,٧٣	١,٣٤	أشارك في الرحلات التثقيفية خارج الأردن.	١٨
منخفضة		٠,٧٩	٢,٣٤	الدرجة الكلية للمجال	

يتضح من الجدول (٧) أن المتوسط الحسابي، لدرجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن الثقافية بلغ (٢,٣٤)، وبانحراف معياري (٠,٧٩)، مما يشير إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لمجال حقوقهن الثقافية كانت منخفضة، وفقاً للمعيار الذي استخدمته الباحثة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال ما بين (٣,٤٥ - ١,٣٤)، حيث حازت الفقرة، رقم (٣٠)، و هي " أتمكن من اقتناء الكتب والمجلات الهادفة." على أعلى متوسط (٣,٤٥)، وبانحراف معياري (١,٢١)، وبدرجة ممارسة عالية، في حين حصلت الفقرة رقم (١٨)، وهي " أشارك في الرحلات التثقيفية خارج الأردن " على أدنى متوسط (١,٣٤)، وبانحراف معياري (٠,٧٣)، وبدرجة ممارسة منخفضة.

٣- مجال الحقوق الاجتماعية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل فقرة من فقرات هذا المجال، والجدول (٨) يبين ذلك.

الجدول (٨)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة ممارسة المعلمات لمجال، حقوقهن الاجتماعية على كل فقرة من فقرات هذا المجال، مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
٤٥	أسهم في تعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة من خلال مجالس أولياء الأمور.	٣,٤٧	١,١٥	١	عالية
٤٤	أتمكن من تأمين أفراد أسرتي صحياً.	٢,٩٥	١,٣٥	٢	متوسطة
٣٦	أتمكن من الاشتراك في أنشطة المناسبات الوطنية.	٢,٩٤	١,٤١	٣	متوسطة
٣٤	أشارك في الحفلات الاجتماعية المحلية.	٢,٥٦	١,٣٤	٤	منخفضة
٣٥	أتمكن من الاشتراك في الحملات التوعوية الاجتماعية المختلفة.	٢,٤٠	١,٢٧	٥	منخفضة
٣٧	أتمكن من الاشتراك في دورات محلية متخصصة في مجالات العمل الاجتماعي.	٢,٣٨	١,٢٥	٦	منخفضة
٣١	أتمكن من الاشتراك في أنشطة الجمعيات الخيرية.	٢,٣٣	١,٣٠	٧	منخفضة
٣٩	أسهم في حملات الإغاثة الداخلية.	٢,٣٠	١,٤٠	٨	منخفضة
٤٣	أنتفع من الضمان الاجتماعي، بما يضمن لأسرتي سائر الحاجات الأساسية.	٢,٢٢	١,٢٥	٩	منخفضة
٤١	أنتفع بخدمات الرعاية الاجتماعية التي توفرها المؤسسات العامة.	١,٩٣	١,١١	١٠	منخفضة

منخفضة	١١	١,٠٨	١,٨٦	أتمكن من الانتفاع من القروض التي تقدمها الجهات المختلفة.	٣٨
منخفضة	١٢	١,١٢	١,٨٣	أسهم في حملات الإغاثة الخارجية.	٤٠
منخفضة	١٣	١,١١	١,٧٦	أنتمي إلى المؤسسات النسوية العامة.	٣٢
منخفضة	١٤	٠,٩٤	١,٧٤	أنتفع بخدمات الرعاية الاجتماعية التي توفرها المؤسسات الخاصة.	٤٢
منخفضة	١٥	١,٠٣	١,٥٩	أنتمي إلى المؤسسات النسوية الخاصة .	٣٣
منخفضة		٠,٧٨	٢,٢٨	الدرجة الكلية للمجال	

يتضح من الجدول (٨) أن المتوسط الحسابي، لدرجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن الاجتماعية بلغ (٢,٢٨)، وبانحراف معياري (٠,٧٨)، مما يشير إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لمجال حقوقهن الاجتماعية كانت منخفضة، وفقاً للمعيار الذي استخدمته الباحثة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال ما بين (٣,٤٧ - ١,٥٩)، حيث حازت الفقرة، رقم (٤٥)، و هي " أسهم في تعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة من خلال مجالس أولياء الأمور." على أعلى متوسط (٣,٤٧)، وبانحراف معياري (١,١٥)، وبدرجة ممارسة عالية، في حين حصلت الفقرة رقم (٣٣)، وهي: " أنتمي إلى المؤسسات النسوية الخاصة " على أدنى متوسط (١,٥٩)، وبانحراف معياري (١,٠٣)، وبدرجة ممارسة منخفضة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل هناك اختلاف في درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية باختلاف المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية للمعلمات ؟

وقد تمت الإجابة عن هذا السؤال على النحو التالي:

- النتائج المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تبعا لمتغير المؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول (٩):

الجدول (٩)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ لإجابات المعلمات
على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ،
تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم	٣٧	٢,٢٨	٠,٦١
بكالوريوس	٢٥٤	٢,٣٣	٠,٥٨
دراسات عليا	٧٨	٢,٧٤	٠,٧٥
المجموع	٣٦٩	٢,٤١	٠,٦٥

وللتأكد من أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المعلمات ، تبعاً لمتغير
المؤهل العلمي، ذات دلالة إحصائية، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي، وجاءت نتائج
التحليل على النحو التالي: كما هو موضح في الجدول (١٠):

الجدول (١٠)

تحليل التباين الأحادي لإجابات المعلمات على أداة الدراسة المعدة لقياس
حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر الفرق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط جموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٠,٧٨١	٢	٥,٣٩١	١٣,٧٧٩	*٠.٠٠٠
داخل المجموعات	١٤٣,١٩٤	٣٦٦	٠.٣٩١		
الكلي	١٥٣,٩٧٥	٣٦٨			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq ٠,٠٥)$

تشير النتائج الواردة في الجدول (١٠)، إلى وجود فروق، ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة: $\geq \alpha$ (٠,٠٥)، بين المتوسطات الحسابية، لإجابات المعلمات، تبعا لمتغير المؤهل العلمي، في المجموع الكلي لمجالات الحقوق (المهنية، الثقافية، الاجتماعية)، إذ بلغت قيمة (ف) (١٣,٧٧٩).

ونظرا لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات لإجابات المعلمات، تبعا لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0,05)$ ، فقد تم تطبيق اختبار للمقارنات البعدية باستخدام اختبار شيفي (Scheffe) لتحديد مصادر تلك الفروق، والجدول (١١) يوضح ذلك:

الجدول (١١)

نتائج اختبار شيفي للمقارنات البعدية لمتوسطات إجابات المعلمات،

تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم
		٢,٧٤	٢,٣٣	٢,٢٨
دراسات عليا	٢,٧٤	-	*٠,٤١	*٠,٤٦
بكالوريوس	٢,٣٣	-	-	٠,٠٥
دبلوم	٢,٢٨	-	-	-

* دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقط بين متوسط حملة شهادات الدراسات العليا، و متوسط دبلوم كليات المجتمع، وبين حملة الدراسات العليا والبكالوريوس، لصالح حملة شهادات الدراسات العليا. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حملة البكالوريوس ودبلوم كليات المجتمع.

٢- النتائج المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تبعا لمتغير الخبرة، كما هو موضح في الجدول (١٤):

الجدول (١٢)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات المعلمات على أداة الدراسة المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعا لمتغير الخبرة.

الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ٥ سنوات	٦٢	٢,١٧	٠.٥٦
من ٥ - ١٠ سنوات	١٠٥	٢,٣٣	١.٦٠
أكثر من ١٠ سنوات	٢٠٢	٢,٥٣	٧.٦٠

وللتأكد من أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المعلمات تبعا لمتغير الخبرة، ذات دلالة إحصائية، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي، وجاءت نتائج التحليل على النحو التالي: كما هو موضح في الجدول (١٣).

الجدول (١٣)

تحليل التباين الأحادي لإجابات المعلمات على أداة الدراسة، المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعا لمتغير الخبرة.

مصدر الفرق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٧,١١٣	٢	٣,٥٥٦	٨,٨٦	*٠.٠٠٠
داخل المجموعات	١٤٦,٤٣١	٣٦٦	٠,٤٠١		
الكلي	١٥٣,٥٤٤	٣٦٨			

* دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha \geq ٠,٠٥)$

تشير النتائج الواردة في الجدول (١٣)، إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ ، بين المتوسطات الحسابية، لإجابات المعلمات، تبعا لمتغير الخبرة، في المجموع الكلي لمجالات

الحقوق (المهنية، الثقافية، الاجتماعية)، إذ بلغت قيمة (ف) 0.000^* ونظرا لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات لإجابات المعلمات، تبعا لمتغير الخبرة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، فقد تم تطبيق اختبار للمقارنات البعدية باستخدام اختبار شيفي (Scheffe) لتحديد مصادر تلك الفروق، وجاءت النتائج على النحو الذي يوضحه الجدول (١٤):

الجدول (١٤)

نتائج اختبار شيفي للمقارنات البعدية لمتوسطات إجابات المعلمات، تبعا لمتغير الخبرة.

الخبرة	المتوسط	أكثر من ١٠ سنوات	من ٥-١٠ سنوات	اقل من ٥ سنوات
أكثر من ١٠ سنوات	٢,٥٣	-	*٠,٢٠	*٠,٣٦
٥-١٠ سنوات	٢,٣٣	-	-	٠,١٦
اقل من ٥ سنوات	٢,١٧	-	-	-

* دال إحصائيا عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقط بين متوسط من خبرتهن أكثر من ١٠ سنوات ، عند مقارنتهن مع من خبرتهن اقل من خمس سنوات ، وكذلك مع من خبرتهن من ٥ - ١٠ سنوات، لصالح مع من خبرتهن أكثر من عشر سنوات.
٣- النتائج المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن على أداة الدراسة، المعدة لقياس حقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوجة ، غير متزوجة) ، كما هو موضح في الجدول (١٥):

الجدول (١٥)

نتائج اختبار (t-test)، للفرق بين إجابات المعلمات، لدرجة ممارستهن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الحالة الاجتماعية
٠,٠٠٧	١,٣٤٥	٣٦٧	٠,٦٠	٢,٣٥	٢٦٦	متزوجة
			٠,٧٤	٢,٥٦	١٠٣	غير متزوجة

تشير النتائج الواردة في الجدول (١٥)، إلى وجود فرق بين المتوسطين ذي دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة: $(\alpha \geq 0,05)$ ، لصالح المعلمات غير المتزوجات، في درجة ممارستهن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية ، إذ بلغت قيمة ت المحسوبة (١,٣٤٥)، علماً بأن قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٣٦٧، ومستوى دلالة ٠,٠٥ كانت (١,٩٦٠)، وبما أن ت المحسوبة أكبر من ت الجدولية، جاءت النتائج كما وردت في الجدول السابق .

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات التي خرجت بها، وذلك على

النحو التالي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، الذي نص على "ما درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية" ؟ أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (٥) أن المتوسط الحسابي لدرجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية بلغ (٢,٤١)، وبانحراف معياري (٠,٦٥)، حيث حاز مجال الحقوق المهنية على أعلى متوسط حسابي (٢,٦١)، وبانحراف معياري (٠,٦٤)، وبدرجة ممارسة متوسطة، وحاز مجال الحقوق الثقافية على متوسط حسابي (٢,٣٤)، وبانحراف معياري (٠,٧٩)، وبدرجة ممارسة منخفضة، وحاز مجال الحقوق الاجتماعية على متوسط حسابي (٢,٢٨)، وبانحراف معياري (٠,٧٨)، وبدرجة ممارسة منخفضة. وتأسيساً على ذلك كانت درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية على المجالات ككل منخفضة.

وربما يعزى ذلك إلى دخول عدد من المعلمات غير الراغبات في المهنة، وقد ينعكس ذلك سلباً على ممارسة حقوقهن. علماً بأن التغييرات المتسارعة في الهيكل التنظيمي، والتغيير المستمر للقيادات، والتنقلات المستمرة بين المعلمين والمعلمات، كما بينته أوراق بحثية في وزارة التربية والتعليم، تولد الشعور عند المعلمات بالارتباك والقلق النفسي، وقد تؤدي إلى عزوفهن عن ممارسة حقوقهن. وجدير بالذكر أن نظام المكافآت في القطاع التعليمي يقوم على المبادرة بمكافأة الأقدمية والشهادة، وليس على أساس الإبداع والأداء، ولعل هذا يعكس الشعور بالملل والإحباط لدى المعلمات، مما يؤدي إلى عزوفهن عن ممارسة حقوقهن.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التالية: دراسة القحطاني (٢٠٠٤)، ودراسة منصور (٢٠٠٥)، ودراسة مركز دراسات الإسلام والديمقراطية (٢٠٠٥)، إذ بينت النتائج أن درجة ممارسة المعلمات لحقوقهن كانت ضعيفة بشكل عام. في حين اختلفت مع دراسة هارولد (١٩٩٦) التي أظهرت درجة ممارسة متوسطة لدى المعلمات، وقد يفسر ذلك بالعينة التي استهدفتها الدراسة، إذ اقتصرت بمعلمات المدارس العامة والخاصة، في حين اقتصرَت الدراسة الحالية على معلمات المدارس الثانوية العامة.

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بمجال الحقوق المهنية:

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال، قد تراوحت ما بين (٣,٩٢ - ١,٦٠)، وحازت إجابات المعلمات على الفقرات (ألتحق بدورات محلية تتعلق بمهنتي)، و(أطلع على التقرير السنوي الذي يكتبه المشرف التربوي عن أدائي التدريسي)، و(أقترح تعديلات على جدول الدروس الأسبوعي)، و(أعامل بعدالة عندما أتقدم لمنصب معين)، و(أتمكن من التمتع بالإجازات العرضية بسهولة) على درجة ممارسة متوسطة، مما يشير إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية كانت متوسطة. وربما يعزى ذلك إلى طبيعة المعاملة التي تحظى بها عدد من المعلمات، والتي لا تخلو من الإيجابيات التي تشير إلى درجة ممارسة متوسطة.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الخزعلي (٢٠٠٤)، التي أظهرت أن مستوى مشاركة المعلمين والمعلمات في عملية اتخاذ القرارات في المدارس الثانوية كانت متوسطة، كما اتفقت مع نتائج دراسة امبريج (٢٠٠٥، Empirische)، التي أظهرت أن درجة ممارسة المرأة العاملة لحقوقها المهنية كانت متوسطة أيضاً.

ومن الفقرات التي حازت على درجة ممارسة منخفضة: (أطلع على التقرير الشهري الذي تكتبه مديرة المدرسة عن أدائي التدريسي)، و(أشارك في تطوير الكتب الدراسية المقررة)، و(أنتفع بخدمات صندوق إسكان الموظفين) .

ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم عمل العديد من مديرات المدارس بروح القوانين والأنظمة، وإنما التقيد والتنفيذ الحرفي للنصوص القانونية دون الالتفات إلى العوامل الأخرى المحيطة بالظروف الاجتماعية الخاصة بكل معلمة، فكثير من التوتر والتصادم بين مديرات المدارس ومعلماتها كان إلى حد كبير ناتجاً عن عدم توافر درجة من المرونة في الأنظمة والتعليمات، وبقاء معظم الصلاحيات داخل إطار المدرسة بين المديرات وحدهن، وقد يؤثر ذلك على ممارسة المعلمات لحقوقهن. مما يؤدي إلى عزوف المعلمات المعنية عن ممارسة حقوقهن المهنية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة القحطاني (٢٠٠٤)، التي أظهرت أن ممارسة المرأة العاملة لحقوقها المهنية كانت ضعيفة، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة الشامي (٢٠٠٦)، التي أظهرت أن درجة معرفة العاملات في مراكز الوزارات في الأمور المتعلقة بالدورات كانت منخفضة، واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الخزعلي (٢٠٠٤)، التي أظهرت أن مستوى مشاركة المعلمين والمعلمات في عملية اتخاذ القرارات في المدارس الثانوية كانت متوسطة، كما اختلفت مع نتائج دراسة امبريج (٢٠٠٥، Empirische)، التي أظهرت

أن درجة ممارسة المرأة العاملة لحقوقها المهنية كانت متوسطة. في حين أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى درجة ممارسة منخفضة، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى طبيعة العينة بين دراستي القحطاني و الشامي وبين الدراسة الحالية، إذ استهدفت دراستا القحطاني و الشامي النساء العاملات في حين استهدفت الدراسة الحالية معلمات المدارس الثانوية العامة، ووجدت الباحثة أن الفقرات (أعامل باحترام عند مناقشة أدائي للدروس)، و(ألتحق بدورات المناهج والكتب المدرسية الجديدة)، و (ألتحق بدورات التعليم المحوسب) حازت على درجة ممارسة عالية من قبل معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى ما حظي به العاملون في مهنة التعليم عامة، والمعلمات خاصة بالاهتمام والرعاية، إذ يكاد لا يخلو خطاب ملكي من الإشارة إلى التعليم والمعلم والاهتمام بهما، والتأكيد على حق المعلمين والمعلمات في المعاملة باحترام وتقدير، وهناك توجيهات مستمرة لرعاية المعلمات لخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقهن تجاه الأجيال التي هي رصيد الأمة وأملها للنهوض والتقدم. ونظراً لاهتمام وزارة التربية والتعليم بتدريب المعلمين والمعلمات، فقد عملت على دمج تدريب وتأهيل المعلمين معاً في مركز واحد، إضافة إلى التطوير المستمر لدورات المناهج والكتب المدرسية، مما دفع المعلمات للالتحاق بتلك الدورات بدرجة كبيرة. وانطلاقاً من قناعة وزارة التربية والتعليم بأهمية تفعيل دور المعلمات، عملت على رفع المستوى الأدائي لهن من خلال تصميم برامج التدريب النوعي، وتصميم دورات عديدة: كدورات الرخصة الدولية "ICDL"، إضافة إلى دورات تدريبية على برامج توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس كبرنامج "Intel"، وبرنامج "Word Links".

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة بامر (٢٠٠٥) التي أظهرت أن درجة ممارسة النساء العاملات لحقوقهن المهنية كانت عالية، واختلفت مع دراسة الشامي (٢٠٠٦)، التي أظهرت أن درجة معرفة العاملات في مراكز الوزارات في الأمور المتعلقة بالدورات كانت منخفضة. ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى فقرات المجال التي اختصت بها دراسة الشامي، التي تضمنت الأمور المتعلقة بالدورات والبعثات فقط، في حين اقتصرَت نتيجة الدراسة الحالية على المعاملة، ودورات المناهج والكتب المدرسية ودورات التعليم المحوسب.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بمجال الحقوق الثقافية:

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال، قد تراوحت ما بين (٣,٤٥ - ١,٣٤)، إذ حصلت غالبية الفقرات على درجة ممارسة منخفضة منها: (أمكن من كتابة

مقالات ثقافية في مجلة المدرسة)، و(أشارك في أنشطة إبداعية في المدرسة على مستوى الوزارة)، و (أشارك في المعارض التثقيفية التي تخدم المجتمع المحلي)، و(أنتمي إلى جمعية ثقافية)، مما يشير إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن الثقافية كانت منخفضة.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى الوقت الذي تحتاجه مهنة التدريس، كتحضير للدروس، والعبء الناتج عن زيادة النصاب التدريسي، فقد بينت بعض الدراسات أن العديد من المعلمات ينجزن أعمالهن المدرسية بعد انتهاء اليوم الدراسي في البيت، مما يؤدي إلى شعورهن بكثرة الضغوط الواقعة عليهن، وبذلك يحرمهن من فرصة التعاون من أجل التخطيط والابتكار والإبداع بما يفيد العملية التعليمية، إضافة إلى حرمانهن من الاشتراك في الأنشطة الثقافية، وبالتالي لا يمارسن حقوقهن الثقافية. إن شعور المعلمات بعدم توافر أسس واضحة ومحددة لعملية التقويم المستخدمة، وعدم اعتماد أسس موضوعية في عملية الترفيع، حيث لا يرفع إلا عدد قليل من المعلمات، وحتى هذا الترفيع لا يؤثر كثيراً على الرواتب، مما يدفعهن إلى الاعتماد على عمل إضافي (بما يسمى الدروس الخصوصية) بعد انتهاء اليوم المدرسي، ولعل هذا يزيد شعورهن بالإحباط والقلق النفسي، وبالتالي يدفع إلى عزوفهن عن ممارسة حقوقهن.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التالية: دراسة إندباوا (Indabawa, 1999)، ودراسة بارثلومي وآخرون (Bartholomy, and others, 2001)، ودراسة الفحطاني (2004)، ودراسة بامر (2005)، ودراسة شابيرو (Shapiro, 2005)، ودراسة مركز دراسات الإسلام والديمقراطية (Freedom House, 2005)، التي أشارت - في مجملها - إلى وجود ضعف في ممارسة النساء العاملات لحقوقهن الثقافية، كما أن تبني الثقافة المدرسية لدى المعلمين والمعلمات كانت ضعيفة. ووجدت الباحثة أن الفقرة (30)، وهي " أتمكن من اقتناء الكتب والمجلات الهادفة " ، قد حازت على أعلى متوسط حسابي (3,45)، وبانحراف معياري (1,21)، وبالتالي حازت على درجة ممارسة عالية.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن من يمارس مهنة التعليم يحتاج إلى المزيد من الاطلاع والثقافة، وإضافة كل ما هو جديد ومتطور إلى فكر المتعلمين. ثم إن اهتمام وزارة التربية والتعليم بإدخال كل ما هو جديد من خلال توفيرها للدورات التدريبية، وعقدتها لبرامج توظيف تكنولوجيا المعلومات في التدريس، وإقبال المعلمات على الالتحاق بتلك الدورات، قد يؤدي ذلك إلى إقبالهن على ممارسة حقوقهن في اقتناء كل ما هو جديد ومفيد من كتب ومجلات وأبحاث. ولعل هذا يفسر حيازة الفقرة (30) على درجة ممارسة عالية.

ج- مناقشة النتائج المتعلقة بمجال الحقوق الاجتماعية:

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال، قد تراوحت ما بين (٣,٤٧ - ١,٥٩) إذ حصلت غالبية الفقرات على درجة ممارسة منخفضة منها: (أشارك في الحفلات الاجتماعية المحلية)، و(أتمكن من الاشتراك في أنشطة الجمعيات الخيرية)، و(أسهم في حملات الإغاثة الداخلية)، و(أنتفع من الضمان الاجتماعي، بما يضمن لأسرتي سائر الحاجات الأساسية)، و(أنتمي إلى المؤسسات النسوية العامة)، مما يشير إلى أن درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن الاجتماعية كانت منخفضة.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن المجتمع الأردني ما زال مجتمعاً عشائرياً يحترم العادات والتقاليد، فمشكلة التقدير الاجتماعي والأدبي لممارسة المعلمات لحقوقهن الاجتماعية من أفراد المجتمع الأردني، ومدى تناسبها مع طموحات المعلمات، قد تكون من العوامل المسببة لعزوفهن عن ممارسة تلك الحقوق، فقد بينت العديد من الدراسات أن المعلمات يعانين من النظرة الاجتماعية الضيقة حول من تمارس حقها في الأنشطة الاجتماعية، وتشتك في الجمعيات والمؤسسات النسوية، أو تساهم في الحملات التوعوية. كما أن الأعباء المنزلية الكثيرة، بالإضافة إلى أن أوقات اجتماعات المؤسسات النسوية والجمعيات تتعارض مع أوقات المعلمات، ولعل ذلك يشكل عائقاً في التزام المعلمات بالحضور، وبالتالي يؤدي إلى عزوفهن عن ممارسة حقوقهن الاجتماعية. إن عدم وجود نقابة للعاملين في قطاع التعليم، قد يفضي إلى عرقلة نشاط المعلمات، وعدم قدرتهن على إيصال مطالبهن إلى المسؤولين، وبالتالي عزوفهن عن ممارسة حقوقهن. ولقد بين عدد من الأوراق البحثية في وزارة التربية والتعليم معاناة القطاع التعليمي من ضعف التخطيط التشاركي ما بين الوزارة والمعنيين بالعملية التربوية، فالمعلمات تعوزهن حملات للتوعية بحقوقهن وواجباتهن، إن عدم وجود حملات توعية، قد يؤدي إلى جهل المعلمات بحقوقهن، وبالتالي إلى عزوفهن عن ممارسة حقوقهن.

ومن خلال اطلاع الباحثة على العديد من النداءات والتوصيات والأوراق البحثية التي طالبت بتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي للعاملين في قطاع التعليم، بالإضافة إلى تخوف المعلمات من عدم انتفاعهن من الضمان الاجتماعي، بما يضمن لهن ولأسرهن حياة كريمة.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التالية: دراسة القحطاني (٢٠٠٤)، ودراسة بامر (٢٠٠٥)، ودراسة مركز دراسات الإسلام والديمقراطية (Freedom House, ٢٠٠٥)، التي أشارت - في مجملها - إلى أن ممارسة النساء العاملات لحقوقهن الاجتماعية كانت ضعيفة. ووجدت الباحثة أن الفقرة (٤٥)، وهي: "

أسهم في تعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة من خلال أولياء الأمور"، قد حازت على أعلى متوسط حسابي: (٣,٤٧)، وبانحراف معياري: (١,١٥)، وبدرجة ممارسة عالية.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن المعلمات يرين أن مجالس أولياء الأمور تؤدي دورها من خلال الاجتماعات في تقوية علاقة المدرسة بشكل عام، والمعلمات بشكل خاص بأولياء الأمور. وقد يكون هناك اتفاق بين مديرات المدارس والمعلمات على ضرورة تفعيل دور المعلمات في إشراك أولياء الأمور بمتابعة أبنائهم وبناتهم، ولعل هذا يفسر حيازة الفقرة (٤٥) على درجة ممارسة عالية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، الذي نص على : هل هناك اختلاف في درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية، تبعاً للمؤهل العلمي؟
أ- المؤهل العلمي:

أظهرت نتائج الدراسة في الجداول (٩ ، ١٠ ، ١١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقط بين متوسط حملة شهادات الدراسات العليا، وبين متوسط حملة دبلوم كليات المجتمع والبيكالوريوس، لصالح حملة شهادات الدراسات العليا.

ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى أثر برامج التأهيل التربوي المتمثل في الجامعات الأردنية على معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن، فهن أكثر تأهيلاً من الناحية التربوية من غير الحاصلات على الدرجات العلمية الأدنى، كالبيكالوريوس ودبلوم كليات المجتمع، فالمعلمات الحاصلات على الدرجات العلمية العليا على معرفة أكثر من غيرهن، وبالتالي يكن أكثر دراية بالحقوق والواجبات.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الخزعلي (٢٠٠٤)، التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى مشاركة المعلمين والمعلمات في عملية اتخاذ القرارات، تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح من يحملون أعلى من بكالوريوس. في حين اختلفت مع نتائج دراسة الفريحات (٢٠٠١)، التي أظهرت عدم وجود فروق بين تصورات المعلمات لمجالات الدراسة، تعزى للمؤهل العلمي. وقد يعلل هذا الاختلاف إلى طبيعة التصور الذي تضمنته دراسة الفريحات، والممارسة التي تضمنتها الدراسة الحالية، فالتصور يخلو من المشاركة، في حين لا تخلو الممارسة من المشاركة والإسهام.

ب- الخبرة:

أظهرت نتائج الدراسة في الجداول (١٢ ، ١٣ ، ١٤)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقط بين متوسط من خبرتهن أكثر من عشر سنوات، عند مقارنتهن مع من خبرتهن أقل من خمس سنوات، وكذلك مع من خبرتهن من خمس - عشر سنوات، لصالح من كانت خبرتهن أكثر من عشر سنوات. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن المعلمات اللواتي خبرتهن طويلة يتأثرن بخبرتهن السابقة، فتنعكس على أدائهن بشكل إيجابي، وبالتالي تختلف درجة ممارستهن لحقوقهن عن درجة ممارسة المعلمات اللواتي خبرتهن أقل. إضافة إلى أن المعلمات اللواتي خبرتهن طويلة، قد عايشن رؤساء عدة في وزارة التربية والتعليم، ومرت عليهن أنظمة وقوانين عديدة، مما أكسبهن خبرة ووعياً بحقوقهن أكثر من غيرهن اللواتي خبرتهن أقل، ولعل ذلك مؤشر إيجابي وطبيعي، إذ يتبين لنا من هذه النتيجة أن المعلمات لا يكررن أنفسهن، بل يكتسبن المعارف الجديدة للإفادة منها في ممارسة حقوقهن.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو طوق (١٩٩٥)، التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات الدراسة والخبرة، لصالح من خبرتهن أكثر. واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفريحات (٢٠٠١)، التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات الدراسة، تعزى للخبرة. وقد يعود هذا الاختلاف إلى طبيعة التصور الذي تضمنته دراسة الفريحات، والممارسة التي تضمنتها الدراسة الحالية، فالتصور يخلو من المشاركة في حين لا تخلو الممارسة من المشاركة والإسهام.

ج- الحالة الاجتماعية:

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول، (١٥)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المعلمات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، لصالح غير المتزوجات، إذ إن متوسط إجابات المعلمات غير المتزوجات أعلى من متوسط إجابات المتزوجات، فقد بلغ الفرق بينهما (٠,٢١)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن المعلمات المتزوجات لا يجدن الوقت لممارسة حقوقهن لكثرة مشاغلهن البيئية والأسرية، إضافة إلى ما تتطلبه مهنة التعليم من وقت وجهد، قد يؤثر سلباً على درجة ممارستهن لحقوقهن مقارنة مع المعلمات غير المتزوجات. كما أن ارتباط المعلمة المتزوجة بزوج، قد لا يفسح لها هامشاً كبيراً من الحرية في ممارسة حقوقها. اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة إنداباوا (Indabawa, ١٩٩٩)، التي أشارت إلى وجود فروق بين مجالات الدراسة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية للنساء العاملات، لصالح النساء غير المتزوجات. كما واتفقت مع نتائج دراسة هارس (Hares, ١٩٩٥)، التي أشارت إلى وجود فروق في إقبال المعلمات على ممارسة مهنة التعليم، تعزى للحالة الاجتماعية لصالح غير المتزوجات.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

- نظراً لما أشارت إليه نتيجة الفقرة (أنتفع بخدمات صندوق إسكان الموظفين)، التي وقعت ضمن درجة الممارسة المنخفضة أوصت الباحثة بتفعيل العديد من التشريعات التي جمدت من قبل وزارة التربية والتعليم، كتأمين سكن وظيفي مجاني للمعلمات العاملات في المناطق النائية، وبذلك تنتفع المعلمات بخدمات صندوق إسكان الموظفين .

- ونظراً لما أشارت إليه نتيجة الفقرة (ألتحق بدورات محلية تتعلق بمهنتي)، التي وقعت ضمن درجة الممارسة المتوسطة أوصت الباحثة بإعادة النظر بمواعيد الدورات التدريبية المختلفة المعمول بها حالياً، التي تسمح بعقد الدورات في أيام العطل المدرسية، أو بعد انتهاء اليوم الدراسي.

- ونظراً لما أشارت إليه نتيجة الفقرة (أنتفع من الضمان الاجتماعي، بما يضمن لأسرتي سائر الحاجات الأساسية) التي وقعت ضمن درجة الممارسة المنخفضة أوصت الباحثة بتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي وتعديل تشريعاته بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية والعربية فيما يخص المرأة، وضرورة الاطلاع على تجارب الآخرين بشأن التأمينات الاجتماعية في بلادهم للإفادة منها في سد الثغرات الموجودة، والإفادة من التجارب المعروضة.

- ونظراً لما أشارت إليه نتائج الفقرات (أتمكن من الاشتراك في أنشطة الجمعيات الخيرية)، و(أنتمي إلى المؤسسات النسوية العامة)، و(أنتمي إلى المؤسسات النسوية الخاصة) التي وقعت ضمن درجة الممارسة المنخفضة أوصت الباحثة بالربط بين الجمعيات والاتحادات النسائية، وبين مراكز البحوث والمؤسسات العلمية، في عمل دراسات وبحوث مشتركة تعالج قضايا تهتم المرأة العاملة بشكل عام والمعلمات بشكل خاص.

- ونظراً لما أشارت إليه نتائج الفقرات (أشارك في المعارض التثقيفية التي تخدم المجتمع المحلي)، (أسهم في تنظيم المناظرات الثقافية)، (أشارك في الندوات والمؤتمرات الثقافية التي تعقد على مستوى الوطن)، (أسهم في الكتابة في الصحف المحلية)، التي وقعت ضمن درجة الممارسة المنخفضة أوصت الباحثة بالاستعانة بوسائل الإعلام لتوعية النساء عامة، والمعلمات خاصة بحقوقهن الثقافية والاجتماعية، كالانتماء إلى الجمعيات الثقافية والمؤسسات النسوية وممارسة الأنشطة الإبداعية.

- بالإضافة إلى ما أشار إليه مجالي الحقوق الثقافية والاجتماعية من نتائج منخفضة بشكل عام أوصت الباحثة بتنفيذ توصيات المؤتمرات العديدة، كمؤتمر بكين وكوبنهاجن بضرورة تدريس مادة الثقافة الحقوقية

الخاصة بالمرأة، لينشأ الأطفال تنشئة ديمقراطية تتسم باحترام المرأة بشكل عام والمعلمات بشكل خاص.
- وفي ضوء ذلك توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات حول موضوع ممارسة الحقوق، لشرائح اجتماعية مختلفة: كالأطفال و المراهقين و كبار السن وغير ذلك، وتوصي الباحثة بأن تعاد هذه الدراسة باستخدام متغيرات أخرى.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم .

- إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٦). تنمية تفكير المعلمين والمتعلمين. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

- أبو صايمة، عايده عبد الله (١٩٩٧). المرأة في الوطن العربي. عمان: المكتبة الوطنية.

- أبو طوق، ناهدة (١٩٩٥). أوضاع عمل المرأة العاملة في ميدان التعليم العام، وعلاقتها بالأداء. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

- بامر، فوزية (٢٠٠٥). (مقبول للنشر). الحقوق والتشريعات المتصلة بعمل المرأة دراسة تحليلية، (on-line) available [http. www. Yahoo social studies](http://www.Yahoo social studies). (٢) ٥ line

- بر، آمنة فتنت (١٩٩٦). واقع المرأة الحضاري في ظل الإسلام. بيروت: الشركة العالمية للكتاب.

- بلتاجي، محمد (١٩٩٠). دراسات في أحكام الأسرة. القاهرة: مكتبة الشباب.

- بندق، وائل أنور (٢٠٠٤). المرأة والطفل، وحقوق الإنسان. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- بنساسون، نيه (٢٠٠٢). حقوق المرأة. ترجمة وجيه البعيني، بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، (الكتاب الأصلي منشور عام ١٩٩٨).

- البوريني، عمر والهندي، هاني (١٩٩٤). المرأة الأردنية. عمان: دار الجميع.

- التل، سعيد (١٩٩٩). الميثاق الوطني الأردني فلسفة ومسيرة. عمان: مكتبة الرأي.

- خريسات، محمد عبد القادر وهزايمة، عصام ومحافضة، محمد عبد الكريم (١٩٩٩). تاريخ الحضارة الإنسانية. إربد: دار الكندي للنشر والتوزيع.

- الخزعلي، وفاء سالم (٢٠٠٤). مستوى مشاركة المعلمين والمعلمات في عملية اتخاذ القرارات في المدارس الثانوية في مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن.

- الرشدان، عبد الله وجعيني، نعيم (٢٠٠٢). المدخل إلى التربية والتعليم. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- الرشيد، أحمد (٢٠٠٣). حقوق الإنسان. عمان: دار الشروق الدولية.

- السباعي، مصطفى (٢٠٠١). المرأة بين الفقه والقانون. بيروت: دار الوراق للنشر والتوزيع.

- سعد الدين، ليلى حسن (٢٠٠٤). المرأة في الإسلام. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- الشامي، سهى سمير (٢٠٠٦). معرفة المرأة العاملة في مراكز الوزارات بحقوقها في نظام الخدمة المدنية،

- رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- الطعيمات، هاني سليمان (٢٠٠٣). حقوق الإنسان. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ظاهر، أحمد جمال (١٩٩٣). حقوق الإنسان. طبعة ٢، عمان: دار الكرمل.
- عبد الحميد، خليل عبد المقصود (٢٠٠١). الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: دار القاهرة للنشر.
- عبد الله، عبد الله صالح (٢٠٠٤). التربية العملية ومكانتها في برامج تربية المعلمين. عمان: دار وائل للنشر.
- علوان، عبد الكريم (٢٠٠٤). الوسيط في القانون الدولي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- علوان، محمد يوسف، والموسى محمد خليل (٢٠٠٥). القانون الدولي لحقوق الإنسان. عمان: دار الثقافة للنشر.
- عمار، محمود إسماعيل (٢٠٠٢). حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع. عمان: مكتبة مجدلاوي.
- العنزي، سالم مطر (٢٠٠٥). استخدام معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية للتقنيات التعليمية، والصعوبات التي يواجهونها في محافظة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- الغزالي، صفا أحمد (٢٠٠٦). درجة فهم وممارسة مفهوم الحدائث في العملية التعليمية لدى معلمي المرحلة الثانوية في محافظة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- الفريجات، هناء محمود (٢٠٠١). تصورات معلمات المدارس الثانوية نحو ديمقراطية التعليم في محافظة عجلون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: إربد الأردن.
- قاسم، عبد الستار (٢٠٠٢). الحياة العامة للمرأة المسلمة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- القحطاني، سهام (٢٠٠٤). (مقبول للنشر). حقوق المرأة وليست الحركة النسوية، المجلة الثقافية.
- محمد، انشراح كمال (١٩٩٦). الرضا الوظيفي للمرأة العاملة في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة إربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: إربد، الأردن.
- مغازي، محمد عبد الله (٢٠٠٥). المجلس القومي لحقوق الإنسان في ميزان الشريعة الإسلامية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- منصور، إلهام (٢٠٠٥). (مقبول للنشر). تحليل واقع العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في سوق العمل، مجلة دراسات المرأة. الخليج العربي

- النجار، إبراهيم عبد الهادي (١٩٩٥). حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- همشري، عمر أحمد (٢٠٠٧). مدخل إلى التربية، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٠). رسالة المعلم. المجلد ٤٢، العدد الرابع. عمان: الأردن.

- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠١). رسالة المعلم. المجلد ٤٠، العدد الرابع. عمان: الأردن.

- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢). رسالة المعلم. المجلد ٤٢، بديل لعددين الثاني والثالث. عمان: الأردن.

- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٤). رسالة المعلم. المجلد ٤٣، العدد الرابع. عمان: الأردن.

- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦). المعلمين والمعلمات في وزارة التربية والتعليم. Available: (on-line).

<http://www.moe.gov.jo/dir-add.htm> - وطفة، علي أسعد والشهاب، علي جاسم (٢٠٠٤). علم الاجتماع

المدرسي. بيروت: مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

ب - المراجع باللغة الإنجليزية:

- Bartholomy, T. and others. (٢٠٠١). The Leadership Factor Akey to Effective Inductive High School. (on-line). Available: <http://www.eds.com>.

- Donnelly J. (١٩٨٩). Universal Human Rights in theory and practice. Copy right (c) London: published by cornel university press.

- Dunant H.I. (١٩٨٩). International Dimensions of Humanitarian Law. London: Maritinus Nigh off publishers.

- Empirische Z.F. (٢٠٠٥). Women Employees in Europe. U k Data Archive. (on-line). Available: <http://www.Aanfe.U.edu.ng> member soft staff. Htm.

- Freedom House. (٢٠٠٥). Women's rights in the Middle East and North Africa. Center for the study of Islam and Democracy. (on- line). Available :<http://www.Yahoo> Social studies.

- Haress L. (١٩٩٥). Old problems and new challenges (Accepted for publication) in Parkay and Stanford book.

- Harold, Allen (١٩٩٦). The Impact of Economic and Social Rights on the professional Efficiency of teachers in Eastern Asia. (on- line). Available: <http://www.Umi.com>.
- Indabawa, S.A. (١٩٩٩). A comparative study of Access to western Education in Kano and Oyo states of Nigeria. (on- line). Available: <http://www.Aanfe.U.edu.ng> member soft staff. Htm.
- ISO Report. (١٩٩٩). Assessment Extend Governments Appliance for Women. Teacher's Journal,(٢٠٠٦,vol:٤٤,No:٤).
- Lauren, B.J. (١٩٨٨). The Evolution of International Human Rights. London: published by Cornel University press.
- Meron T. (١٩٨٩). Human Rights. London, Oxford: Clarendon press.
- Parkay F.W. and Stanford B.J. (١٩٩٩). The teaching profession influences on the professional Lives of teachers. New York: Wiley.
- Rye G.O. (١٩٩٨). Europe and the promotion of democracy in post war Africa. London: African Affairs.
- World Report (١٩٩٩). Women's Human Rights. The Role of International Community, U.N.

الملاحق

الملحق (١)

الاستبانة بصورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات التربوية العليا

قسم الإدارة التربوية والأصول

الأستاذ الدكتورالمحترم

تحية طيبة وبعد

تجري الباحثة دراسة بعنوان " درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية من جامعة عمان العربية للدراسات العليا. وبما أنكم تتمتعون بخبرة تربوية ودراية واسعة فإنني أرجو منكم

التكرم بتحكيم فقرات الاستبانة من حيث:

- مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة.

- مدى وضوح الفقرات.

- سلامة الصياغة اللغوية.

- أية تعديلات أو مقترحات ترونها مناسبة.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحثة

سمية عيد

أولاً: المجال المهني

الرقم	الفقرة	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		ملائمة	غير ملائمة	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
١	ألتحق بدورات المناهج والكتب المدرسية الجديدة.							
٢	ألتحق بالجامعة للدراسات العليا على نفقة الوزارة .							
٣	ألتحق بدورات محو الأمية الحاسوبية.							
٤	ألتحق بدورات التعليم المحو سب.							
٥	ألتحق بدورات محلية تتعلق بالمهنة والاختصاص.							
٦	التحق بدورات في مجال الاتصال الإداري.							
٧	ألتحق بدورات خارجية تتعلق بالمهنة والاختصاص.							
٨	أنتفع بخدمات صندوق إسكان الموظفين.							

أولاً: المجال المهني

الرقم	الفقرة	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية	
		ملائمة	غير ملائمة	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة
٩	أشارك في تنقيح وتعديل الكتب الدراسية المقررة الجديدة.						
١٠	أشارك في تأليف الكتب الدراسية المقررة الجديدة.						
١١	أطلع على تقرير الكفاءة السنوي الذي ترفعه مديرة المدرسة للوزارة.						
١٢	أطلع على تقرير الكفاءة السنوي الذي يكتبه المشرف التربوي.						
١٣	أقترح تعديلات على جدول الدروس الأسبوعي.						
١٤	أشارك بدورات التنمية المهنية للمعلمين.						
١٥	أشارك في الوفود التربوية التي تتم في إطار التبادل الثقافي.						

ثانياً: المجال الثقافي

الرقم	الفقرة	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		ملائمة	غير ملائمة	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
١	أشارك في الندوات والمؤتمرات الثقافية.							
٢	أشارك في الرحلات التثقيفية داخل المملكة.							
٣	أمارس حقي بالمساهمة في الكتابة الأدبية في المجلات الثقافية.							
٤	أشارك في الحملات التثقيفية.							
٥	أشارك في المعارض التثقيفية.							
٦	أمارس حقي بانتمائي لجمعية ثقافية.							
٧	أساهم في تنظيم المناظرات الثقافية في المدرسة .							
٨	أشارك في الرحلات التثقيفية خارج المملكة .							

ثانياً: المجال الثقافي

الرقم	الفقرة	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		ملاءمة	غير ملاءمة	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
٩	أحرص على مشاهدة المسرحيات الهادفة.							
١٠	أحرص على كتابة مقالات ثقافية في مجلة المدرسة.							
١١	أنتفع من المكتبات العامة (بالإعارة أو التصوير).							
١٢	أشارك في أنشطة إبداعية.							
١٣	أنتفع بتطبيقات التقدم العلمي .							
١٤	أنتفع من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر أدبي من صناعي .							
١٥	أحرص على شراء كتب متنوعة .							

ثالثاً: المجال الاجتماعي

الرقم	الفقرة	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		ملائمة	غير ملائمة	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
١	أشارك في أنشطة الجمعيات الخيرية.							
٢	أنتمي إلى المؤسسات النسوية (العامة أو الخاصة) .							
٣	أشارك في تنظيم الحفلات الاجتماعية في المدرسة .							
٤	أشارك في الحملات التوعوية كحملات مكافحة تلوث البيئة.							
٥	أشارك في دورات محلية متخصصة في مجالات العمل الاجتماعي .							
٦	أشارك في أنشطة المناسبات الوطنية.							
٧	أشارك في المناسبات الاجتماعية.							
٨	أساهم في حملات الإغاثة الخارجية .							

ثالثاً: ا لمجال الاجتماعي

الرقم	الفقرة	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		ملاءمة	غير ملاءمة	واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
٩	أتمتع بعضوية نادي المعلمين							
١٠	أساهم في تعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة من خلال مجالس الآباء والأمهات .							
١١	أساهم في كفالة يتيم .							
١٢	أشارك في عقد زيارات للأسر الفقيرة .							
١٣	أنتفع بخدمات الرعاية الاجتماعية التي توفرها المؤسسات (الرسمية ،غير الرسمية) .							
١٤	أساهم في صندوق الطالب الفقير .							
١٥	أنتفع من الضمان الاجتماعي بما يضمن لأسرتي سائر الحاجات الأساسية .							

الملحق (٢)

قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
١	أ. د نعيم جعيني	أصول تربية	الجامعة الأردنية
٢	أ. د توفيق مرعي	مناهج دراسات اجتماعية	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
٣	أ. د عبد الرحمن عدس	علم نفس تربوي	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
٤	أ. د طه الدليمي	أساليب مناهج لغة عربية	الجامعة الهاشمية
٥	أ. د محمد سليم غزوي	حقوق	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
٦	د. حسن جميل طه	أصول تربية	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
٧	د. عاطف مقابله	إدارة تربوية	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
٨	د. ياسر الخلايله	حقوق	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
٩	د. محمد الزيود	أصول تربية	الجامعة الأردنية
١٠	د. منعم السعايدة	مناهج وأساليب تدريس مهنية	الجامعة الأردنية
١١	د. يزيد السورطي	أصول تربية	الجامعة الهاشمية
١٢	د. منذر السويلمين	أساليب علوم	جامعة البلقاء التطبيقية
١٣	د. عبد الله العوامله	أصول تربية	جامعة البلقاء التطبيقية
١٤	د. محمد بني ارشيد	أصول تربية	جامعة البلقاء التطبيقية
١٥	د. ملوح سليحات	أصول تربية	جامعة البلقاء التطبيقية
١٦	د. حليلة الشهاب	إدارة تربوية	جامعة البلقاء التطبيقية
١٧	رحمة عبد الله الحبيس	لغة عربية	مديرة مدرسة معدي الثانوية
١٨	عائشة أحمد الجهالين	تربية مهنية	معلمة في مدرسة الحسناء

الملحق (٣)

الاستبانة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المعلمة الفاضلة،

تحية أزجيتها إليك حيث كنت:

تجري الباحثة دراسة بعنوان "درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن

المهنية والثقافية والاجتماعية.

تتكون هذه الاستبانة من جزأين، الأول: يغطي معلومات وظيفية تتعلق بالمعلمات، أما الثاني: فيحتوي على

مجموعة من الأسئلة التي تعكس درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن.

وبناءً على ما تقدم ، فإن الباحثة تأمل منكن التعاون بتعبئة هذه الاستبانة بموضوعية ومصداقية

لتنتمكن الدراسة من تحقيق الهدف المرجو، علماً بأن جميع المعلومات الواردة سوف تعامل بالسرية التامة،

وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكن تعاونكن لما فيه خير المعلمة الأردنية.

الباحثة:سمية عيد

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

برنامج الماجستير / أصول التربية

الجزء الأول من الاستبانة

يرجى من المعلمات الفاضلات تعبئة الفراغ المتعلق بالسؤال أو وضع دائرة حول الاختيار الذي يمثل الإجابة لكل من الأسئلة التالية :

١- الحالة الاجتماعية :

أ . عزباء ب . متزوجة

٢ - المؤهل العلمي :

أ . دبلوم ب . بكالوريوس ج . دراسات عليا

٣- الخبرة التعليمية :

أ . أقل من ٥ سنوات ب . من ٥ - ١٠ سنوات

ج . أكثر من ١٠ سنوات

الجزء الثاني من الاستبانة

من فضلك ضعي إشارة (×) في المكان المناسب لدرجة ممارستك لحقوقك

الرقم	الفقرات	درجة الممارسة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
أولاً	مجال الحقوق المهنية				
١	ألتحق بدورات المناهج والكتب المدرسية الجديدة.				
٢	أكمل دراستي العليا على نفقة الوزارة.				
٣	ألتحق بدورات التعليم المحو سب.				
٤	ألتحق بدورات محلية تتعلق بمهنتي.				
٥	ألتحق بدورات خارجية تتعلق بمهنتي.				
٦	أنتفع بخدمات صندوق إسكان الموظفين.				
٧	أشارك في تطوير الكتب الدراسية المقررة.				
٨	أشارك في تأليف الكتب الدراسية المقررة.				
٩	أشارك في الوفود التربوية التي تجري في إطار التبادل الثقافي.				
١٠	أطلع على التقرير السنوي الذي يكتبه المشرف التربوي عن أدائي التدريسي.				
١١	أطلع على التقرير الشهري الذي تكتبه مديرة المدرسة عن أدائي التدريسي.				
١٢	أقترح تعديلات على جدول الدروس الأسبوعي.				
١٣	أعامل باحترام عند مناقشة أدائي للدروس.				

					أعامل بعدالة عندما أتقدم لمنصب معين.	١٤
					أتمكن من التمتع بالإجازات العرضية بسهولة.	١٥

درجة الممارسة					الفقرات	الرقم
قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً	مجال الحقوق الثقافية	ثانياً
					أشارك في الندوات والمؤتمرات الثقافية التي تعقد على مستوى الوطن.	١٦
					أشارك في الرحلات التثقيفية داخل الأردن.	١٧
					أشارك في الرحلات التثقيفية خارج الأردن.	١٨
					أشارك في المعارض التثقيفية التي تخدم المجتمع المحلي.	١٩
					أشارك في الحملات التثقيفية.	٢٠
					أسهم في تنظيم المناظرات الثقافية.	٢١
					أسهم في الكتابة في الصحف المحلية.	٢٢
					أنتمي إلى جمعية ثقافية.	٢٣
					أتمكن من مشاهدة المسرحيات الهادفة.	٢٤
					أتمكن من كتابة مقالات ثقافية في مجلة المدرسة.	٢٥
					أنتفع من المكتبات العامة بالإعارة.	٢٦
					أنتفع من المكتبات العامة بالتصوير.	٢٧

					أنتفع بتطبيقات التقدم العلمي في مجال عملي وحياتي.	٢٨
					أشارك في أنشطة إبداعية في المدرسة على مستوى الوزارة.	٢٩
					أتمكن من اقتناء الكتب والمجلات الهادفة.	٣٠

درجة الممارسة					الفقرات	الرقم
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً	مجال الحقوق الاجتماعية	ثالثاً
					أتمكن من الاشتراك في أنشطة الجمعيات الخيرية.	٣١
					أنتمي إلى المؤسسات النسوية العامة.	٣٢
					أنتمي إلى المؤسسات النسوية الخاصة.	٣٣
					أشارك في الحفلات الاجتماعية المحلية.	٣٤
					أتمكن من الاشتراك في الحملات التوعوية الاجتماعية المختلفة.	٣٥
					أتمكن من الاشتراك في أنشطة المناسبات الوطنية.	٣٦
					أتمكن من الاشتراك في دورات محلية متخصصة في مجالات العمل الاجتماعي.	٣٧
					أتمكن من الانتفاع من القروض التي تقدمها الجهات المختلفة.	٣٨
					أسهم في حملات الإغاثة الداخلية.	٣٩
					أسهم في حملات الإغاثة الخارجية.	٤٠

					٤١	أنتفع بخدمات الرعاية الاجتماعية التي توفرها المؤسسات العامة.
					٤٢	أنتفع بخدمات الرعاية الاجتماعية التي توفرها المؤسسات الخاصة.
					٤٣	أنتفع من الضمان الاجتماعي بما يضمن لأسرتي سائر الحاجات الأساسية.
					٤٤	أتمكن من تأمين أفراد أسرتي صحياً
					٤٥	أسهم في تعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة من خلال مجالس أولياء الأمور.

الملحق (٤)

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

Amman Arab University For Graduate Studies



كلية الدراسات التربوية العليا

معالي الأستاذ الدكتور خالد طوقان المحترم،
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي
عمان : المملكة الاردنية الهاشمية

2007/4/3م

معالي الأستاذ الدكتور طوقان

تحية طيبة وبعد،

تقوم الطالبة سمية عيد حسين محمد ، المسجلة في برنامج الماجستير في تخصص
(أصول التربية) بدراسة حول" درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في
الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية" وتتضمن إجراءات الدراسة قيام الطالبة
بتوزيع استبانة على المعلمات في المدارس الثانوية العامة في إقليم الوسط و الشمال
والجنوب. وذلك استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير، ارجو التكرم بتوجيهه من ترون لتسهيل
مهمة الطالبة المذكورة.

وبهذه المناسبة انوه بجهود وتعاون وزارة التربية والتعليم الموقرة مع جامعة عمان
العربية للدراسات العليا.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،

الرئيس
سعيد التل



تحرير

تحرير

الملحق (٥)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وزارة التربية والتعليم



١٥٢٦٤

الموافق ٢٠٠٧ / ٥ / ٢٦

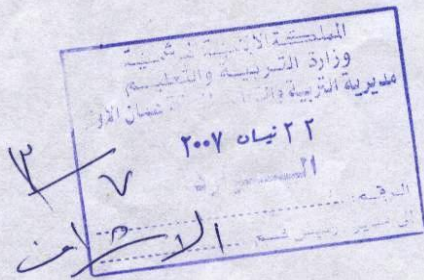
التاريخ ١٤ / ٣ / ١٤٣١

الرقم: ١٠ / ٣

السيد مدير التربية والتعليم / محافظة / لمنطقة / اللواء

الموضوع : البحث التربوي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الطالبة سمية عيد حسين محمد بإجراء دراسة عنونها (درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية)، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص أصول التربية في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ويحتاج ذلك إلى تطبيق استبانة على عينة من المعلمات في المدارس الثانوية التابعة لمديرتكم .
يرجى تسهيل مهمة الطالبة المذكورة وتقديم المساعدة الممكنة لها .
مع وافر الاحترام



الدكتور
ميسر خليل الجباشة
مدير البحث والتطوير التربوي

وزير التربية والتعليم

نسخة / رئيس قسم البحث التربوي

نسخة / الملف / ١٠/٣

الملحق (٦)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الأولى



الموافق ١٤/٤/٢٠٠٧

التاريخ ١٤٢٨/٤/٤

١٢/٧/١٤٥٥
الرقم ١٤٥٥

مديري المدارس ومديراتها
الموضوع / البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

إشارة إلى كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١٥٣٦٤/١٠/٣ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٤
تقوم الطالبة / سمية عيد حسين محمد بإجراء دراسة بعنوان "درجة ممارسة معلمات
المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية " ، وذلك استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص أصول التربية في جامعة عمان العربية
للدراست العليا، ويحتاج ذلك إلى تطبيق استبانة على عينة من المعلمات في مدرستك.
لذا يرجى تسهيل مهمة الطالبة المذكورة وتقديم المساعدة الممكنة لها.

واقبلوا الاحترام

مدير التربية والتعليم

حامل مطر
مدير الشؤون الإدارية والمالية

- نسخة : مدير الشؤون التعليمية والفنية .
- نسخة : ريق التدريب والتأهيل والإشراف التربوي .
- نسخة : كاتب التدريب .

ص.ب : (٩٥٧٩ اللويبة)

فاكس : (٥٦٩٩٥٨٠)

تلفون : (٥٦٩٩٨١ - ٦)

قرار رقم ٢٠٠٥/٢٨٧٠

الملحق (٧)



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم

مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الرابعة



الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٢

التاريخ ١٤٢٨/٤/٥ هـ

الرقم ٤٤/١٣/٧/٥٤١٨

مديرة مدرسة

الموضوع/ البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إشارة لكتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١٥٣٦٤/١٠/٣
تاريخ ١٤٢٨/٣/١٦ الموافق ٢٠٠٧/٤/٤ .
تقوم الطالبة/ سمية عيد حسين محمد بإجراء دراسة بعنوان (درجة
ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الاردن لحقوقهن المهنية والثقافية
والاجتماعية) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة (الماجستير) في
تخصص اصول التربية في جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، ويحتاج ذلك الى
تطبيق استبانة على عينة من المعلمات في مدرستك .

يرجى تسهيل مهمة الطالبة المذكورة وتقديم المساعدة الممكنة لها .

مع الاحترام ،،،

مدير التربية والتعليم

أحمد حسين نوفل
مدير الشؤون التعليمية والفنية

نسخة/ ر.ق. التعليم العام وشؤون الطلبة
نسخة/ مسؤولة التربية الخاصة
س ص ٤/٢٢

٤/٢٢
رئيس المجالس
٤/٢٢

الملحق (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم

مديرية التربية والتعليم / لمنطقة السلط

١٨٤٤

الموافق ١٠/١٠/٢٠٠٧

البارحة ١٤/١٠/٢٠٠٧

الرقم ١٨٤٤

مديرات المدارس الثانوية

الموضوع / البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة لكتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١٥٣٦٤/١٠/٣ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٤ ،
تقوم الطالبة / سمية عيد حسين محمد بإجراء دراسة درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية
العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول
على درجة الماجستير وبحسب ذلك الى تطبيق استبانة على عينة من المعلمات في المدارس
الثانوية يرجى تسهيل مهمة الطالبة المذكورة وتقديم المساعدة الممكنة لها .

واقبلوا الاحترام
مدير التربية والتعليم

نسخة / مدير الشؤون التعليمية والطلبة
نسخة / رئيس قسم التعليم العام وشؤون الطلبة
نسخة / مسؤول التعليم النظامي

٢٠٠٧/٤/٢٤ A.A

(٢٤)

(٣٥٥٢٩٤١)

(٣٥٥٢٩٤١)

الملحق (٩)



وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم لمنطقة اربد الاولى



الرقم ٢٨٩٨/١٣/٧ التاريخ ١٤/٤/٢٠١٤ و الموافق ١٦/٥/٢٠١٤

مديرة مدرسة :
إلدا نوبيا / نبات

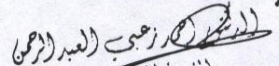
الموضوع / البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

تقوم الطالبة سمية عيد حسين محمد باجراء دراسة عنونهاها (درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الاردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اصول التربية في جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، ويحتاج ذلك الى تطبيق استبانة على عينة من المعلمات في مدارسكم يرجى تسهيل مهمة الطالبة المذكورة وتقديم المساعدة الممكنة لها .

واقبلوا الاحترام

مدير التربية والتعليم


سرد زنون (الذئذري) وذلالي

نسخة / لمدير الشؤون التعليمية والفنية
نسخة لرق الاشراف

الملحق (١٠)



بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم لمحافظة العقبة



الرقم: ق/١/٢/٢٤٧٦ / التاريخ ١٤٢٨/ / الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٠ م

مدير مدرسة

الموضوع : البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة لكتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم م /٣٠/١٠/١٥٣٠٦٥ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٤ ستقوم الباحثة سميرة عيد حسين محمد بإجراء دراسة عنونها (درجة ممارسة معلمات المدارس الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية) .
راجيا تسهيل مهمة الباحثة

مدير التربية والتعليم
مدير الشؤون الإدارية والمالية
علي عوض النعيمات

نسخة الى /

مدير الشؤون التعليمية والفنية

رئيس قسم الاشراف

الملف

ص.ب (٢٥٥)

فاكس (٢٠١٦١٤٢)

تلفون : (٥-٠٣/٢٠١٤٢٥٣)

الملحق (١١)



بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم لمنطقة معان



الموافق ١٤٤٠/١٢/١٤

الرقم م ٤٠٤٠٧/١٧١٠٢١١ التاريخ ١ / ١

مديرة مدرسة

الموضوع/البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة لكتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم م/٣٠/١٠/٢٥/١٥٣٠٦٥ تاريخ ٤/٤/٢٠٠٧ م
سنقوم الباحثة سمية عيد حسين محمد بإجراء دراسة عنونها (درجة ممارسة معلمات المدارس
الثانوية العامة في الأردن لحقوقهن المهنية والثقافية والاجتماعية).

راجيا تسهيل مهمة الباحثة.

واقبلوا الاحترام

/ مدير التربية والتعليم

عبد الرحمن عبد الله الخطيب
مدير الشؤون الإدارية والمالية

نسخة/للسيد مدير الشؤون التعليمية والفنية
نسخة/للسيد رئيس قسم الإشراف التربوي
نسخة/للملف

م ٠ احمد